اتجاهات بيئة الاعمال الخارجية للنشاط المصرفي في العراق

Trends in the external business environment for banking activity in Iraq

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 04-05-2021
- تاريخ ارسال : 15-05-2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 21 - 05-2021 النشر

أ.د هجير عدنان زكي امين
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Dr. Hajeer A. Zaki Ameen
College of Business Economics \ Al-Nahrain University
Baghdad , Iraq
Dr.hajeer.ameen@ced.nahrainuniv.edu.iq

الباحث ورود محمود شاكر
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Worood Mahmud Shaker
College of Business Economics \ Al-Nahrain University
Baghdad , Iraq
Worood.m.sh21@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان اهمية بيئة الاعمال الاقتصادية من خلال ماتفرضه على المصارف بشكل عام من قيود من الممكن ان تحد من النشاط المصرفي ، لذا يصبح على المصارف القيام بتحليل البيئة التي تنوي العمل فيها من اجل معرفة تلك القيود وتحليلها لتتمكن من التآقلم و التكيف معها، اذ بدون قيام المصارف بتحليل تلك البيئة لن تتمكن المصارف من تطوير نشاطها، و المساهمة في تنمية الاقتصاد في بيئة ملائمة وتبرز مشكلة البحث في ابراز الاتجاهات التي تقيد النشاط المصرفي في العراق ،و قد تم معالجة ذلك من خلال ثلاث مباحث ،تضمن الاول منها مدخل في بيئة الاعمال الاقتصادية ، فيما تناول الثاني معالم بيئة الاعمال المصرفية في العراق ، اما المبحث الثالث فتضمن تقييم بيئة الاعمال المصرفية في ضوء بيئة الاعمال الاقتصادية العامة ،وقد اتضح من متابعة المؤشرات ذات الصلة الى الى وجود متغيرات خارجية مستمدة من بيئة الاعمال الاقتصادية تؤثر على النشاط المصرفي بطريقة مباشرة و غير مباشرة .

الكلمات المفتاحية: بيئة الاعمال ، البيئة المصرفية ،النشاط المصرفي .

Abstract:

The research aims to demonstrate the importance of the economic business environment and the restrictions imposed on banks in general that may limit banking activity. Banks have to analyze the environment in which they intend to work in order to know these restrictions and analyze them in order to be able to adapt to them. Without banks analyzing that environment, they will not be able to continue their activities, .The research problem arises in highlighting trends that restrict banking activity in Iraq, and this will be done through three sections .The first introduced a profile of business environment in Iraq, while the second investigated the main features of the banking system .As for the third topic, it includes an assessment of the banking activities in light of the general economic business environment. Relevant Indicators showed that there are external variables inherent in the general business environment that affect banking activity both directly and indirectly.

Keywords: Business environment, banking environment, banking activity

المقدمة:

تعتبر بيئة الاعمال الاساس الذي يمهد طريق التوسع والنجاح لاي نشاط اقتصادي ، اذ تمتلك بيئة الاعمال الاقتصادية عوامل داخلية وخارجية يمكن ان تؤثر على النشاط الاقتصادي ، فالعوامل الداخلية تمتاز بقدرة مالك النشاط من السيطرة عليها ، اذ تتمثل بعدة محددات كالموردين والزبائن والمالكين وغيرها ، اما العوامل الخارجية فانها تؤثر على سير الاعمال ولا يتمكن مالك النشاط من السيطرة عليها باعتبارها تقع خارج حدود ارادته ، وتشمل عدة محددات كالمحددات الاقتصادية والمحددات القانونية والمؤسساتية والادارية والتكنولوجية ، ان بيئة الاعمال الاقتصادية الخارجية في العراق قد تعرضت للكثير من التغيرات بعد عام 2003 على المستوى الاقتصادي والقانوني والسياسي ، الامر الذي احدث تغيرات على مسار الاعمال وتحفيز الانشطة الاقتصادية وتوفير سبل تمويلها ، مما اثار الاهتمام نحو دراسة هذه التغيرات ومعرفة مدى تاثيرها على القطاع المصرفي العراقي ، لذا ففي بحثنا هذا سنركز على بيئة الاعمال الاقتصادية الخارجية المتمثلة بالمحددات التي تؤثر على النشاط المصرفي ، مثل اسعار الفائدة وسعر الصرف ودخل الفرد وغيرها من

العوامل التي تكون خارج سيطرة المصارف التجارية ، كما تم حصر النشاط المصرفي بعمليتي الاقراض والاقتراض كونها الوظائف الاساسية لعمل المصارف التجارية جميعا .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث حول محددات بيئة الاعمال الاقتصادية الخارجية التي تؤثر على النشاط المصرفي بقبول الودائع و تقديم القروض .

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من كونها تنبع من مدى ملائمة بيئة الاعمال الاقتصادية الخارجية للنشاطات التي تقوم بها المصارف التجارية في العراق ،علاوة على امكانية استخدام البحث من اجل قيام المصارف التجارية بتحديد الفرص والتحديات الممكن حدوثها في بيئة الاعمال الخارجية المحيطة بالمصارف والتي تؤثر على عمليتي الاقراض والاقتراض المصرفي داخل العراق.

اهداف البحث: تقييم بيئة الاعمال المصرفية و سهولة ممارسة الاعمال من خلال المؤشرات المعتمدة ، واعطاء وصف عن بيئة الاعمال المصرفية في العراق .

فرضية البحث: ان بيئة الاعمال الاقتصادية تمثل الشرط الضروري لعمل النشاط المصرفي الا انها لاتمثل الشرط الكافي لفاعلية نشاط العمل المصرفي

المبحث الاول:مدخل في بيئة الاعمال الاقتصادية

اولا: اطار مفاهيمي عن بيئة الاعمال الاقتصادية

تعد بيئة الاعمال من المفاهيم المركبة تجمع ما بين البيئة والأعمال حيث تتعلق بجوانب متعددة فمن تلك الجوانب مايتعلق بمدى توفر منشأت البنية الاساسية و منها مايتعلق بالجوانب القانونية والتشريعية ومنها مايتعلق بالاوضاع السياسية ، و بالتالي فان مفهوم بيئة الاعمال هو" مفهوم ديناميكي يتطور بإستمرار من اجل مواكبة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية " . كما يُشير مفهوم بيئة الأعمال الى مجموعة من العوامل الخاصة بنشاط معين و هي التي تحدد الفرص والحوافز التي تجذب الاعمال من اجل بدء نشاطها الاقتصادي فيها على نحو منتج و يخلق فرص للعمل و يمهد لها ارضية جيدة من اجل التوسع في اعمالها (بن حسين ،2009، ص55).او يمكن اعتبار بيئة الأعمال على "انها مجمل الاوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه عملية بدء الانشطة الاقتصادية و مدى تاثير تلك الاوضاع سواء سلباً او ايجاباً على فرص نجاح الانشطة الاقتصادية وبالتالي على حركاتها وتوجهاتها. فتتمثل هذه الاوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والقانونية والتنظيمات الادارية كالوضع العام للدولة ومايتسم به من استقرار وتنظيماتها الادارية و ما تتميز به من فاعلية و كفاءة نظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه و ثابته "(حمدي و ابراهيم ،2017،ص 12).و يمكن ان يشير مصطلح بيئة الأعمال الى مزيج من العوامل الخارجية العامة و الخاصة التي تؤثر على الحالة التشغيلية لأنشطة الاعمال ، حيث تشتمل بيئة الاعمال الخارجية على نوعين من العوامل عامة وخاصة ، العوامل الخاصة مثلا الموردين والعملاء والمنافسين والمالكين وكذلك التحسينات التكنولوجية أما العوامل العامة فتشمل السوق و التوجهات الاقتصادية والاجتماعية و الانظمة و القوانين (الربيعي ، 2015) .حيث يرى بعض الخبراء ان الأنشطة الأقتصادية لا تتأثر بالبيئة الخارجية فقط أنما تتأثر بالبيئة الداخلية لمنظمة الأعمال ايضا ،مثل القدرات الأدراية و الموردين و المدراء و أهداف المنظمة و غيرها من الأمور التي تساعد الأنشطة على التآقلم والتكيف مع البيئة الخارجية وبالتالي فأن بقاء ونجاح المنظمة يعتمد على كل من البيئة الخارجية والداخلية ، ويمكن توضيح البيئة الخارجية العامة و الخاصة من خلال الشكل (1) .

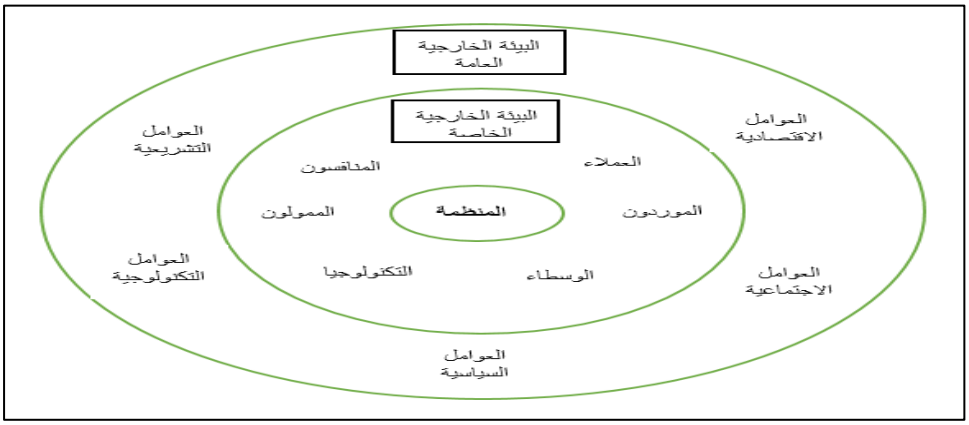

شكل(1):اهم عوامل البيئة الخارجية المرتبطة بالمنظمة
المصدر:الشكل من اعداد الباحث.

كما و يمكن **لبيئة الاعمال** ان تشير الى المناخ الاستثماري او البيئة الاستثمارية حيث ان بيئة الاعمال تعتبر جزء من البيئة الاقتصادية للأعمال لان نشاط العمل يعتبر الاساس في أي نشاط أقتصادي **(Komala G,2014)** ،حيث يجب ان تتوفر متطلبات بيئة الاعمال لكي يتمكن رجال الأعمال من استغلال الفرص الأستثمارية لتوظيف اموالهم فيها وتتأثر الفرص الأستثمارية بمجموعة من العوامل المحيطة بالدولة وتؤثر على الاستثمارات اما بشكل سلبي او ايجابي مما يؤثر على بيئة الاعمال بالأضافة الى وجود علاقات أقتصادية حيث يصبح التأثير متبادل وأن الدولة التي تكون اقوى من الناحية الأقتصادية و السياسية سوف تؤثر بالدولة الاخرى سواء سلبا او ايجابا **(فهد و جاسم،2017، ص376)** .و يمكن ان يعبر عن **بيئة الاعمال** على "انها مجموعة من الشروط السياسية و القانونية و المؤسسية و التنظيمية التي تحكم انشطة الاعمال و هي مجموعة فرعية من مناخ الاستثمار حيث تتضمن آليات الادارة و التطبيق الموضوعة لتنفيذ السياسة الحكومية فضلا عن الترتيبات المؤسسية التي تؤثر على طريقة عمل الجهات الفاعلة الرئيسية مثل الوكالات الحكومية و السلطات التنظيمية و النقابات ... الخ " حيث تؤثر الاوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على بيئة الأعمال خصوصا القوانين و التشريعات ومدى تطبيقها حيث ان الأصلاح المؤسسي و القانوني يعطي الثقة للمستثمر لممارسة انشطته في تلك الدولة**(BEWG , 2019, P8)** و حتى يكون رصد و تقييم بيئة الاعمال اكثر واقعية و فعالية يجب على رجال الاعمال و واضعي السياسات التأكُد من توّفر الاعتبارات الأتية **(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2011، ص15)**:

1- يتم الاعتماد على المؤشرات التي تعتبر من قبل اغلبية المستثمرين في العالم حاكمة و تؤثر على القرارات الاستثمارية في البلدان .

2-الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات و العوامل التي يتم اعتمادها من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لما لهما من دور كبير لتقييم بيئة الأعمال في البلدان.

3- الاعتماد على اطار نظري متين واضح و مفهوم ليتمكن صاحب القرار من استخدام المؤشرات و المتغيرات المعتمدة ويوضح المعايير التي على اساسها يتم اختيار المكونات الفرعية .

و مما تقدم يتضح ان لبيئة الاعمال خصائص معينة نذكر منها **(Kattookaran,2016,P 5 -6)**:

1- كونها بيئة معقدة: حيث تتعرض باستمرار لتحديات لاحصر لها مثل الاضطرابات التكنولوجية والمنافسة العالمية والتحول الاقتصادي والاجتماعي .

2-كونها بيئة ديناميكية : حيث ان بيئة الأعمال تعتبر ديناميكية و يرجع السبب في ذلك الى دخول منافسين جدد واصدار تكنولوجية متقدمة او سياسيات جديدة.

3- كونها بيئة عدم تاكد : لايمكن افتراض اي شيء باي درجة من التأكد بشأن عوامل بيئة الأعمال لأنها تتغير بسرعة ،فابعاد عدم التأكد تشمل عدم التأكد البيئي الكلي الذي يشمل الظروف الأقتصادية والسياسية والتنظيمية والقانونية وهذا من شأنه ان يؤثر على استتراتيجيات الأعمال ،اما عدم التأكد التنافسي فيتعلق بتقييم قوة المنافسين ، في حين عدم التأكد في السوق فينشأ عن عدم وضوح الديناميكيات الخاصة بالسوق واثارها على عمليات الاعمال واخيرا عدم التأكد التكنولوجي الذي يرتبط بالتغيرات التكنولوجية .

4- كونها تتصف بالنسبية : ترتبط بيئة الأعمال بالظروف المحلية لذلك فإنها تكون مختلفة من بلد الى اخر حتى في البلد نفسه فانها تختلف من منطقة الى اخرى.

5- ان عوامل بيئة الاعمال تكون مرتبطة ببعضها ، مثلاً عند حدوث تغير في سياسة الاستيراد والتصدير بالتزامن مع ظهور حكومة جديدة فعند وصول الحكومة الى السلطة و تغيير سياسة الاستيراد والتصدير يَعُد امراً سياسياً ومن ثم اقتصادياً على التوالي ، لذلك فان اي تغيير في احد العوامل يؤدي الى تغيير في عامل اخر.

من خلال ماتم ذكره اعلاه يمكننا القول ان بيئة الاعمال هي المنطقة او الحيز او المجال الذي يلجأ اليه الانسان لبدء اعماله فيه او هو المحيط الذي يحيط بأعمال المستثمر حيث يحتوي ذلك المحيط على عدة عوامل منها اقتصادية او سياسية او اجتماعية او ثقافية جميعها قد تؤثر في البيئة التي يبدأ فيها المستثمر نشاطه . بصورة دقيقة يمكن القول ان هناك العديد من العوامل و القوى التي تؤثر تاثيراً كبيراً على أي عمل وأن هذه العوامل تأتي تحت مسمى البيئة و لفهم الاعمال يجب فهم بيئتها حيث تشير البيئة الى جميع القوى الخارجية والداخلية التي تؤثر على سير العمل .

ثانيا: اثر بيئة الاعمال على النشاط المصرفي

يقصد ببيئة الاعمال المصرفية كافة العوامل التي تؤثر على النشاط المصرفي بشكل غير مباشر ، والتي تتطلب من المصرف القيام برصد و تجميع البيانات عنها ، و من ثم تحليلها من اجل الوصول الى الفرص و التحديات التي يمكن ان تنشأ عنها ، فالمصارف كأي نشاط اقتصادي تعد نظاما مفتوحا تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها ، لما تتضمنه من متغيرات وانظمة مالية ومصرفية وتنافسية واقتصادية وسياسية **(حسين ،2016،ص 40)** ، حيث يعكس السلوك الذي ينتجهه المصرف مدى فهمه و ادراكه لعوامل بيئة الاعمال المؤثرة التي يعمل بها ، فضلا عن ان نجاحه يتحدد بناءا على قدرة المصرف على التكيف والتآقلم والتفاعل الايجابي مع تلك العوامل ،عن طريق البحث عن الفرص

والتحديات التى تنطوي عليها بيئة الاعمال (**عبدو،2009 ،ص 86).** ان بيئة الاعمال المصرفية تنقسم الى قسمين وهما بيئة الاعمال المصرفية الخارجية و التي بدورها تتفرع الى البيئة المصرفية العامة و تتمثل بمجموعة من العوامل و هي العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية ، ولايستطيع المصرف السيطرة عليها لانها تقع خارج حدوده ، و البيئة المصرفية الخاصة و تتمثل بالموردين و المنافسين و الزبائن **(آل جميلة ، 2019)** ، هذا بالنسبة لبيئة الاعمال المصرفية الخارجية ، اما بالنسبة للبئة المصرفية الداخلية فانها تتمثل بادارة الموارد البشرية والتسويق والتمويل ، حيث تشمل كافة العوامل التي يمكن السيطرة عليها من قبل المصرف لانها تختص بموارد المصرف وامكاناته الداخلية **(البرواري و البرزنجي ، 2008 ،ص 77)** .

في بحثنا هذا فأننا سوف نركز على البيئة الخارجية العامة للمصرف ، و من أجل معرفة اثر بيئة الاعمال على النشاط المصرفي لابد من التطرق الى عوامل بيئة الاعمال المصرفية الخارجية . وهي كالتالي :

1- العوامل الاقتصادية و المالية : ان العوامل الاقتصادية تتمثل باجمالي المتغيرات الاقتصادية ،مثل الوضع الاقتصادي العام ومعدلات التضخم ومعدل الفائدة ومستويات الدخل ومعدلات البطالة وغيرها من العوامل المرتبطة بالسياسة المالية والنقدية للدولة (**طالب و اخرون،2013،ص 53)** ، فالمتغيرات الاقتصادية تعتبر احد اهم المصادر التي تؤثر على المصارف ، حيث تشير الى خصائص و توجهات النظام الاقتصادي العام الذي تعمل فيه المصارف ، كالعمل في حالات التضخم او حالات الكساد وغيرها ، و بالتالي فأن هذه المتغيرات سوف تؤثر على المصارف بعدة طرق مختلفة ، فمتطلبات العمل في حالات التضخم تختلف عن متطلبات العمل في حالات الكساد او الركود الاقتصادي ، اضافة الى ان هذا التاثير يختلف من وقت الى اخر ، فمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي يدل على الاوضاع الاقتصادية ومستوى معيشة الفرد ، فيمكننا الاستدلال على زيادة قدرة المصارف لتبني خطط التنمية والاصلاح والتوسع عن طريق زيادة نصيب الفرد ، وبالعكس فأن انخفاض نصيب الفرد يؤثر سلبا على كفاءة ادارة المصارف لخططها و عجز الدولة على توفير احتياجات الافراد.ان زيادة معدل التضخم يؤثر على المصارف حيث يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية مما يدفع المصارف الى رفع سعر الفائدة على الودائع فتتجمع المدخرات ويقل الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض خوفا من عدم قدرة الافراد والمؤسسات على السداد ،على عكس حالة النمو الاقتصادي فتتوفر للمصرف فرصة من اجل منح القروض وجني الارباح **(مراد ،2010،ص 92-93)** .ان تمتع الدولة بالاستقرار المالي ينعكس ايجابيا على النشاط المصرفي فيرفع كفاءة الوساطة المالية و توجية و توظيف الموارد بشكل عادل و سليم بين الانشطة و القطاعات الاقتصادية و رفع كفاءة و فعالية السياسة النقدية **(عبد الرحمن ،2015،ص 36)**ومن بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النشاط المصرفي هو توفر الايدي العاملة التي تمتلك الخبرة الادارية و الكفاءة القادرة على مواجهة التنافسية العالمية ، مثلا تنخفض الايدي العاملة الماهرة بسبب سيادة الادارة الفردية او العائلية فترتفع مستوى البطالة الهيكلية. ان اعطاء الاهمية لدراسة هذه المتغيرات من قبل المصارف ومراقبته لاي تغير يحصل عليها يساعد المصرف في وضع خططه و تحقيق اهدافه و يحدد اتجاهاته بما يتلائم مع البيئة الاقتصادية والمالية للدولة المتواجد فيها بما يساعده على التكيف فيها .

2- العوامل السياسية و القانونية : تتعلق بطبيعة النظام السياسي الذي يحكم الدولة التي تعمل بها المصارف ، و مدى الاستقرار السياسي الذي تتمتع بيه تلك الدولة **(شيخ ،2011،ص 23)** ، حيث تجسد جملة القوانين و التشريعات الصادرة عن النظام السياسي للدولة التي يتواجد فيها المصرف ، وذلك فيما يخص التدخل بالنشاط المالي بصفة خاصة وبالنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، ان الهدف من هذا التدخل لتحقيق الاستقرار ، فاذا كانت الدولة تعاني من ضعف في البيئة السياسية فان ذلك سوف يؤدي الى تغيرات مستمرة في القرارات و القوانين مما يؤثر على النشاط المصرفي ، فضلا عن تدخل البنك المركزي من اجل التحكم بالائتمان عن طريق استخدام مجموعة من الاساليب منها الاحتفاظ باحتياطي يمثل نسبة من الودائع (**عبدو ،2009،ص 88)**. توجد مجموعة كبيرة من القوانين التي تؤثرا تاثيرا مباشرا على المصارف ، حيث يكون من النادر عندما تحاول المصارف القيام بعمل ما دون ان تصطدم بقانون او اكثر يحد من نشاطها و يعيق حركتها . يمكن تقسيم هذه القوانين الى قانون علاقة ارباب العمل مع العاملين و قوانين خاصة بحماية المستهلكين و قوانين النظام الاقتصادي ، و سوف نركز على الاخيرة منها ، اي القوانين التي تتعلق بانشاء المصارف او القوانين المنظمة لحالات الافلاس و التصفية و غيرها) .اذن فالمصارف لا يمكنها ان تمارس نشاطها بعيدا عن العوامل السياسية و القانونية ، و بالتالي يتوجب على المصارف ان تكون على علم و دراية بكافة قوانين و تشريعات الدولة التي تتواجد فيها المصارف ، فضلا عن قيام المصارف بمراقبة الوضع السياسي و ملاحظتة و التنبؤ بالتغيرات التي تحدث من اجل التكيف و التاقلم معها .

3-العوامل التكنولوجية : اصبح التقدم التكنولوجي صفة العصر الحديث ، حيث يتطلب من المصارف العمل على مسار معين لتتمكن من التكيف مع البيئة الخارجية بهدف البقاء و الاستمرار و الوقوف بوجه المنافسة العالمية **(شيخ،2011 ، ص24)** . ان العوامل التكنولوجية تعتبر من العوامل سريعة التغير و الاكثر تاثيرا على المصارف حيث كانت و مازالت سببا في ظهور و تنوع الخدمات المصرفية ، كما ان تاثيرها لم

يقتصر على نوعية الخدمات و انما على طريقة تسويق تلك الخدمات **(عبدو ،2009، ص88)** .

لقد برز العامل التكنولوجي كعامل مؤثر و مهم بشكل كبير على النشاط المصرفي في السنوات الاخيرة ، و ذلك بعد تطبيق احدث الاساليب و النظم التكنولوجية على النشاط المصرفي ، مثل ادخال الحاسبات الالكترونية او استخدام نظم التعامل الالي او التحويلات الالكترونية او استخدام نظم الصيرفة عن بعُد ..الخ ، فمن المهم ادراك المصارف للفن التكنولوجي الذي يتم تطبيقه على الانشطة المصرفية ، و هو مايدل المصرف على معرفة فيما اذا كانت التكنولوجيا تتغير باستمرار او بشكل دوري او تميل الى الاستقرارو الثبات **(النجار و الزيدي،2007 ،ص21).**

من العوامل التي تدفع المصارف الى تبني التكنولوجيا الحديثة من اجل استخدامها كوسيلة تقدم من خلالها الخدمات المصرفية و هي كالاتي **(يونس ،2005،ص 44-45)** :

1-المنافسة : هي من اهم العوامل التي تدفع المصارف لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، فتعتبر كوسيلة تقدم من خلالها المصارف خدماتها للزبائن ، فضلا عن ذلك تساعد المصارف على الاحتفاظ بزبائنها ، حيث تقوم التكنولوجيا بتذليل الصعوبات المرتبطة بتقديم الخدمات .

2-خفض التكاليف : من العوامل التي تؤدي الى خفض التكاليف الخدمات المصرفية هو استخدام التكنولوجيا الحديثة ، فمعدل تكلفة تقديم الخدمات المصرفية عبر اجهزة الصراف الالي و الاجهزة الالكترونية المشابهة الاخرى حوالي (25 سنت) ، بينما لا يتجازر معدل تكلف تقديم الخدمة عبر الانترنت السنت الواحد .

3-التوسع الجغرافي : لقد سهل استخدام التكنولوجيا توسع المصارف في تقديم خدماتها على عدد كبير من الزبائن .

ان وجود الانظمة التكنولوجيا كأنظمة المدفوعات الالكترونية تلعب دورا رئيسيا في نقل الاموال ، و ان عدم وجود الانظمة الحديثة سيؤدي الى عرقلة سير الاموال مما يؤدي الى عرقلة سير الانشطة المصرفية ، الامر الذي يؤدي الى توقف الاموال بين المصارف ، يمكن ان نستنتج ان الانظمة التكنولوجية تمثل البنى التحتية التي تدعم جميع الانشطة التجارية و المعاملات المالية ، وتتم العملية بصورة امنة و في الوقت المناسب ،كما تسمح الانظمة التكنولوجية لزبائن مصرف ما بالدفع لحساب مصرف اخر مما تقلل من مخاطر الاحتيال و اخطاء الدفع بين الدائنين غير القانونين **(الحسيني، 2019،ص 236)** .ما يميز بيئة الاعمال الملائمة في دولة ما ، هو جذب المصارف الاجنبية اليها و ما تتضمنه المصارف الاجنبية من نقل للتكنولوجيا، فتمثل الاحداث و التغيرات التكنولوجية التي تحدث خارج المصرف و تمتلك امكانية التاثير عليه ، لذا تعتبر من الابعاد الاساسية في التحليل البيئي **(بن واضح،2014 ،ص 50)** .

4-العوامل الاجتماعية و الثقافية : تمثل العادات والتقاليد والقيم والاتجاهات ، والتعليم والثقافة والمعتقدات ، حيث اصبحت هذه العوامل ذات تاثير كبيرعلى النشاط المصرفي . نظرا لأهمية البيئة الثقافية يمكننا القول انها اصبحت من المعطيات التي تطغى على الاحداث او على الاقل تزاحم و تضايق غيرها من المعطيات حيث خرجت من الظل و لم تعد من التوابع ، و الدليل على ذلك ان جزء كبير من المجتمع اصبح يتعامل ببطاقات الائتمان و الصراف الالي و هذا يدل على ارتفاع الوعي الثقافي بالتعامل المصرفي لدى افراد المجتمع ، على العكس قد نجد بعض المجتمعات التي يقل فيها الوعي المصرفي يبتعد عن التعامل مع المصارف ، كماهو الحال عند تعامل المسلمين مع المصارف التقليدية نتيجة تعاملها بالربا (**حمود، 2014،ص 87-88)** ، او انحسار علاقة الافراد بالمصرف بزاوية ضيقة كاستلام رواتب المتقاعدين او فتح الحسابات (جارية،توفير) وغيرها من الامور التي تؤثر على النشاط المصرفي نتيجة محدودية فهم المجتمع للمصرف و قلة وعيهم و ثقافتهم المصرفية **(المحاويلي ،2007، ص183)**.

5-العوامل الادارية : قد يتعرض اصحاب المصارف الراغبين في توسيع عملهم و فتح فروع في دول اخرى، الى مجموعة كبيرة من العوائق الادارية و الاجراءات البيروقراطية المعقدة و الطويلة في الدول المضيفة ، حيث تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات و عدد من الوثائق و الجهات التي ينبغي الاتصال بها ، فقد تؤدي هذه الاجراءات الى عزوف بعض اصحاب المصارف من فتح فروعهم في بعض الدول ، و السبب ان اغلب القوانين و الانظمة الخاصة بتوجيه عمليات الاستثمار في الدول النامية لا تقدم العناية الخاصة بالمصارف الاجنبية ، فيصبح العامل الاداري في بعض الدول النامية غير مساعد ، لما تمتاز به الاجراءات من تباطؤ ، وعدم وضوح القوانين ، فضلا عن نقص الموظفين و الاعلام و الوثائق المطلوبة و التي قد تكون في بعض الاحيان مزدوجة الاستعمال لكثير من الحالات **(مراد ،2010، ص78)** .

6-السياسة النقدية : تعتبر واحدة من السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الانشطة الاقتصادية المختلفة ، فهي مجموعة من الاجراءات التي يتولاها البنك المركزي باعتباره المسؤول الاول عن السياسة النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي بفرض الانظمة و القوانين و التشريعات من اجل تنظيم النقود و القروض المصرفية تحقيق اهداف السياسة النقدية **(مناحي ،2014،ص 109)** . و للسياسة النقدية ادوات تقسم الى :

أ- ادوات كمية (غير مباشرة) : حيث تؤثر في كمية القروض كافة بغض النظر عن طبيعتها نوعيتها ، و تتميز بسرعة تأثيرها في عرض النقد لأمتلاك البنك المركزي السيطرة الكاملة عليها ،عكس الادوات الأخرى

التي تعتمد على سلوك المصارف التجارية **(باقر،2018 ،ص 37)**، و الادوات هي :

اولا: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني : حيث تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي ، فهناك تناسب عكسي بين قدرة المصارف على منح القروض و نسبة الاحتياطي القانوني ، فمن خلال العلاقة العكسية يتم التاثير على حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية ، فعند قيام البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع او الانخفاض سينعكس سلبا على حجم السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية فتوسع او تحُد من قدرتها على منح القروض **(خضر،2019 ،ص 192)** ، تستخدم هذه السياسة في الدول التي تمتلك اسواق مالية ضعيفة ، حيث تتميز بسرعة احداث الاثر المطلوب في عرض النقد نتيجة سيطرة البنك المركزي عليها بشكل كامل ، عكس باقي الادوات التي تعتمد على سلوك المصارف التجارية **(ياس و جميل ،2016، ص62)** .

ثانيا:سعر اعادة الخصم (سعر السياسة) : وهو تغيير سعر الخصم ، اي سعر الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية و التي يتقاضاها البنك المركزي **(خضر ،2019،ص 191)**، عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم فانه يشجع و يحفز المصارف التجارية على زيادة القروض المخصومة من قبل البنك المركزي ، الامر الذي ينعكس على زيادة السيولة لدى المصارف التجارية ، مما يؤدي الى التوسع في منح القروض ، و من ثم زيادة في عرض النقد، هذا يعني ان البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية توسعية ، و العكس يحدث عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية **(مناحي ،2014،ص 111)** .

ثالثا:عمليات السوق المفتوحة : وهي احد وسائل السياسة النقدية التي تتبعها من اجل زيادة او نقصان السيولة لدى المصارف التجارية ، و بالتالي فانها تؤثر في مقدرة المصارف التجارية على منح القروض ، حيث يدخل البنك المركزي الى السوق اما بائع او مشتري للاوراق المالية من اجل التاثير على السيولة النقدية لدى المصارف التجارية مما يؤثر على قدرة المصارف التجارية في منح القروض و ذلك حسب ظروف البلد الاقتصادية من كساد او تضخم **(الشمري،2018، ص77)** .

فاذا شعر البنك المركزي بضرورة توسيع عرض النقد فانه يقوم بشراء الاوراق المالية من السوق المفتوحة والمصارف التجارية ، ويقوم البنك المركزي بتوديع المبلغ (نقد او صك) في الحساب الاحتياطي للمصرف و الموجود لدى البنك المركزي فيوسع من قاعدته الائتمانية ، والعكس صحيح عندما يشعر البنك المركزي بضرورة اتباع سياسة انكماشية **(علي،1970،ص 407)** .

ب-الادوات النوعية (المباشرة): هذه الادوات لها تاثير مباشر ، حيث تفرض رقابة على الطرق المتبعة من قبل المصارف التجارية في توزيع القروض و الاستثمارات المختلفة بمعنى انها تؤثر على نوعية القروض و طبيعتها ، وهي (ترشيد الائتمان ، التاثير المباشر، الاقناع الادبي) ، الا ان مشكلة هذه الادوات لاتنتج تاثيرا الا بوجود وسائل اخرى تدعمها ، اذ ليس من السهل تغيير سلوك مصرف معين عن طريق التهديد الشفهي او بتقديم الارشادات و النصائح **(باقر،2018،ص 38)**.

يمكننا التوصل الى ان الدولة التي تخلق بيئة اعمال مصرفية ملائمة لابد ان يتصف نظامها الاقتصادي بالأستقرار ، لأبعاد المصارف عن الازمات التي تؤثر على نشاطها ، كما تلتزم الدولة في تحقيق استقرار النظام المالي و النقدي و جعله قوياً من اجل تقليل حالات الخسارة و الاغلاق او التصفية ، وفي نفس الوقت لاعطاء الثقة للمصارف بالتوسع او فتح فروع لمصارف اجنبية ، و تمتاز الدولة ذات بيئة الاعمال الملائمة بالأستقرار السياسي ، فأي ضعف يصيب الجانب السياسي يؤثر على رغبة المصرف في التوسع ، وتأثير هذا الضعف على تشريع القوانين ، فالسياسة الضعيفة قد تصدر قوانين وقرارات متغيرة تجعل المصارف في حالة من عدم التأكد مما يؤثر على سير أنشطتها المصرفية فضلا عن اهمية العوامل التكنولوجية المتوفرة في الدولة مثل وجود الآت الصراف الالي و قيام المصارف بأنجاز عملياتها الكترونيا و بطرق تكنولوجية حديثة ، الامر الذي من شأنه نقل التكنولوجية للدولة ، فتكون قادرة على خلق فرص جديدة او تفرض تهديدا في مجال المنافسة ، بصورة اكثر دقة قد تشكل تهديدا على المصارف المحلية او توفر فرصا للمصارف المواكبة للتغيرات التنكولوجية بصورة مستمرة ،و تذهب الافضلية في توسع المصارف او فتح فرع لمصرف اجنبي الى المجتمعات ذات الثقافة المصرفية المرتفعة ، حيث تساعد المصرف على تقديم كمية اكبر من الخدمات و المنافسة مع المصارف الاخرى من اجل تقديم افضلها ، اضافة الى سهولة و قلة الاجراءات الادارية و تنظيمها.

المبحث الثاني :معالم بيئة الاعمال المصرفية في العراق

اولا:معالم السياسة النقدية في العراق

ان البنك المركزي العراقي هو المسيطر الاول على السياسة النقدية ، فالسياسة النقدية تلعب دورا مؤثرا على سياسة المصارف فيما يتعلق بموجوداتها و مطلوباتها ، من خلال تخفيض منح الائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية سواء كانت حكومية او خاصة ، و الزام الاخيرة بالتقيد بها ضمن خطة الائتمان السنوية **(عبد الرسول ،2018، ص152)** .استقلالية البنك المركزي بعد سنة 2003 منحته الحرية من اجل تحقيق اهدافه في المرحلة الجديدة و التي تمثلت في التصدي لمناسيب السيولة و الحفاظ على استقرار سعر الصرف و الحفاظ على قيمة الدينار العراقي و العمل على استقرار

النظام المصرفي و السعي للأحتفاظ بغطاء العملة من النقد الاجنبي في العراق ، اضافة الى صدور قانون المصارف سنة 2004 و الذي بموجبه تحولت الادوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة للنشاط المصرفي الى قوة مراقبة له ، حيث يتولى تهيئة المناخ المناسب للعمل المالي بدون قيود تحد من تحركاته و فعالياته (**مجيد،2004 ، ص56)** .

يمكننا ان نميز بين نوعين من ادوات السياسة النقدية ، و هي الادوات الكمية (او غير المباشرة) وهي كالاتي :

اولا: الاحتياطي القانوني : حيث تحتفظ المصارف بنسبة من الودائع بشكل موجودات نقدية الهدف منها هو توفير حد ادنى من السيولة للمصرف من اجل مواجهة متطلبات المودعين و حد ادنى من الودائع لدى البنك المركزي ، ويقوم البنك المركزي بالتحكم بمقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع و منح الائتمان من خلال هذه النسبة **(غدير ،2012، ص48)**. و يتم توجيه متطلبات الاحتياطي القانوني لكل انواع الودائع بعد ان كانت تلك النسبة لمتطلبات الاحتياطي تختلف باختلاف نوع الوديعة و طبيعة المصرف ، فقام البنك المركزي العراقي سنة 2004 بتحديد نسبة 25% من رصيد الودائع الخاضعة للأحتياطي القانوني الالزامي مع أمكانية تعديلها من وقت الى أخر حسب السياسة النقدية المتبعة انكماشية ام توسعية ، مع شرط توديع 20% من الودائع في البنك المركزي و الاحتفاظ بنسبة 5% لدى المصرف كخزين نقدي (**الشبيبي ،2007، ص35-36)** .حدثت تغييرات جوهرية ملموسة على نسبة الاحتياطي القانوني ، تمثلت بأعادة النظر بآلية احتسابه من اجل ضمان اموال المودعين من جهة ، و تحديد السيولة حسب متطلبات السوق من جهة اخرى ،ففي عام 2010 تغيرت نسبة الاحتياطي مرتين خلال السنة ، فقد انخفضت النسبة من (25%) الى (20%) في شهر نيسان ، و انخفضت مرة اخرى في شهر ايلول من (20%) الى (15%) ، (10%) منها مودعة لدى البنك المركزي و (5%) كخزين نقدي لدى المصرف ، و بقيت هذه النسبة ثابتة الى يومنا هذا **(عبد النبي ، ص6)**.و تجدر الملاحظة ان التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني بشكل متكرر يجعل المصارف التجارية في حالة ارباك في مجال ادارة و توظيف سيولتها من خلال منح القروض ، الامر الذي يجعلها في حالة عدم تأكد من وجهة هذه التغيرات و مداها ، و في حال عدم تطابق مؤشرات الاحتياطي القانوني على الودائع تفرض على المصرف فائدة عقابية تمثل الفرق بين المعلومات الصحيحة و المظللة و تكون مساوية للائتمان الاولي مضافا اليها نسبة 5% (**بحيت ، 2014،ص134)**.و يلاحظ من الجدول (8) ان في سنة 2004 بلغت نسبة الاحتياطي القانوني 25% لودائع المصارف الحكومية و الخاصة باستثناء عام 2007 و 2008 و التي بلغت نسبة الاحتياطي القانوني فيها 75% بالنسبة للمصارف الحكومية بسبب فائض السيولة النقدية لديها ، اما نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف الخاصة فقد بقيت دون تغيير ، وبعد عام 2010 تم تثبيت نسبة الاحتياطي القانوني التي بلغت 15% للمصارف الحكومية و الخاصة . و بالنسبة للأحتياطي القانوني ، بلغ سنة 2004 حوالي (1,6) مليون دينار ثم تضاعف عام 2005 ليصل حوالي (2,9) مليون دينار مع استمراره بالزيادة ، و يلاحظ في العامين 2007 و 2008 الزيادة الكبيرة للأحتياطي القانوني التي وصلت الى حوالي(12)مليون دينار ، و عام 2008 وصلت الى حوالي (20) مليون، و اخذ بالانخفاض حتى عام 2012 فوصل الى حوالي(8,6) مليون دينار، اما في سنة 2014 ارتفع ليصل الى حوالي(10,5) مليون دينار، و بسبب انخفاض الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية فقد انخفض الاحتياطي القانوني ليصل سنة 2017 الى حوالي(6,5) مليون دينار، و بعدها عاود الارتفاع سنة 2018 و 2019 ليصل الى حوالي (10,6) مليون دينار ، كما موضح في الجدول ادناه .

جدول(1) الاحتياطي القانوني و نسبته للفترة 2004-2019 (مليون دينار عراقي)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني (%)		الاحتياطي القانوني
	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	
2004	%25	%25	1604537
2005	%25	%25	2965526
2006	%25	%25	4078106
2007	%75	%25	12084441
2008	%75	%25	19993802
2009	%25	%25	9416761
2010	%15	%15	7155093
2011	%15	%15	7814853
2012	%15	%15	8624023
2013	%15	%15	9626882
2014	%15	%15	10576103
2015	%15	%15	9390493
2016	%15	%15	8707551
2017	%15	%15	6505171
2018	%15	%15	10409660
2019	%15	%15	10673807

المصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية ،البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة .

ثانيا : سعر اعادة الخصم : وتجدر الاشارة الى ان سعر اعادة الخصم هو سعر الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية و التي يتقاضاها البنك المركزي (**خضر ، 2019 ،ص191**)، ويعتبر من الادوات التي تحد من ظاهرة التضخم ، و تحافظ على قيمة الدينار العراقي اضافة الى سيطرتها على عرض

النقد و جذب المدخرات و تؤثر على كمية النقد لدى المصارف ، لذا حدد البنك المركزي سعر اعادة الخصم عام 2005 بمعدل (7%) بعد ان كان (6%) في 2004، و استمر سعر اعادة الخصم بالارتفاع حتى عام 2007 حيث وصل الى (20%) ، ثم عاد بالانخفاض ليصل سنة 2009 الى (8.83%) ليستقر بعد عام 2010 على (6%) ، و انخفض سنة 2016 الى (4%) و ثبت سعر اعادة الخصم على هذه النسبة الى يومنا هذا مما يدل على رغبة البنك المركزي في توسيع الائتمان الممنوح الى المصارف التجارية ،كما موضح بالجدول (2)

جدول (2) : سعر اعادة الخصم للفترة (2004- 2019)

السنة	سعر اعادة الخصم (%)
2004	%6
2005	%7
2006	%16
2007	%20
2008	16.75
2009	8.83
2010	6.25
2011	6
2012	6
2013	6
2014	6
2015	6
2016	4.33
2017	4
2018	4
2019	4

المصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية ،البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة

ثالثا : عمليات السوق المفتوحة : قام البنك المركزي بممارسة عمله في نافذة الاوراق المالية المتمثلة بـ(حوالات الخزينة) ، من خلال بيعها و شرائها منذ عام 2004 ، و لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في عرض النقد ، قام البنك المركزي باداء عمليات البيع و الشراء مع المصارف التجارية المجازة و الوسطاء الماليين المرخص لهم المشاركة . ان هدف البنك المركزي من هذه العملية هو خلق الاستقرار في توفير السيولة لدى المصارف التجارية لضمان اسعار التسهيلات القائمة (الودائع ، القروض) للبنك المركزي ، فضلا عن الاهداف الاخرى كتنشيط حركة السوق قصير الاجل و امتصاص الفائض النقدي و استخدام حوالات الخزينة كاداة لتمويل نفقات الدولة **(سلطان ،2019،ص109)** ، يمكن ملاحظة حوالات الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية من خلال الجدول(3) ، مع الاخذ بعين الاعتبار ، انه كلما زادت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية يدل ذلك على زيادة الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية في حساباتها لدى البنك المركزي ، الامر الذي يقود الى اتساع القاعدة الائتمانية للمصارف التجارية ، و العكس صحيح .

جدول(3): حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية

السنة	الحوالات لدى المصارف التجارية
2004	924650
2005	1200070
2006	251500
2007	519000
2008	500050
2009	4478530
2010	5225287
2011	3891340
2012	3392000
2013	1500030
2014	7064500
2015	13086312
2016	16538162
2017	16069232
2018	13487775
2019	11877912

المصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الاحصائي و الاقتصادي،البنك المركزي العراقي . www.cbiraq.org

اما بالنسبة لادوات السياسة النوعية (المباشرة) ، يستخدمها البنك المركزي من اجل التأثير على نوعية الائتمان الممنوح من اجل خدمة بعض القطاعات الاقتصادية ، ولكن هذه الادوات لا يمكنها احداث الاثر المطلوب بسرعة ولا تكون فعالة في وضع الحد على منح القروض اذا تم استخدامها وحدها او كبديل عن الادوات الكمية و تأخذ عدة اشكال منها **(ياس و جميل، 2016،ص62)**:

أ-امكانية البنك المركزي من استخدام وسيلة الاقناع الادبي بهدف دفع المصارف التجارية لتحديد قروضها بقدر يتناسب مع حاجات البلد الاقتصادية و حالته ، كقيام البنك المركزي بنشر تقارير مختلفه عن ايجابيات وسلبيات الانظمة المتاحة الامر الذي يؤدي الى توجه منح الائتمان نحو القطاعات المطلوبة من قبل المصارف التجارية.

ب- استخدام البنك المركزي لاساليب رقابية من اجل الحد من العمليات المصرفية التجارية و بطريقة لاتتجاوزها ، مثل الرقابة على الائتمان و على العملة الاجنبية .

ج-منح المصارف التجارية تسهيلات معينة من اجل توجيها نحو سلوك معين ، مثل المزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف لتشجيعها على الاندماج .

ثانيا: البيئة التشريعية للمصارف العاملة في العراق (الجانب القانوني و التشريعي)

يعمل البنك المركزي وفق بيئة تشريعية و قانونية تمس عمله و واجباته وهي **(تقريرالاستقرار المالي ،2015، ص34)**:

1- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
2-قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 .
3-قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل .
4-قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 .
5-قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 .
6-قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997.
7-قانون الشركات العامة 22 لسنة 1997.
8-قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 .
9-قانون التوقيع الالكتروني و المعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012.
10-الانظمة و التعليمات و اللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه .

يتضمن قانون البنك المركزي منح الاستقلالية بعيدا عن الضغوط السياسية المالية من اجل اقراض الخزينة بشكل مباشر ، الامر الذي يؤدي الى توليد توسع في عرض النقد ، و يعد قانون المصارف من الخطوات الرئيسة من اجل دعم و ارساء نظام مالي يعمل وفق الضوابط و المعايير الدولية ، اما قانون سوق العراق للاوراق المالية فقد اقتضى بتأسيس سوق العراق للاوراق المالية و هيئة العراق للاوراق المالية و التي تعد من المؤسسات المهمة في العراق **(تقريرالاستقرار المالي،2011 ، ص41)**.

مما تجدر الاشارة اليه ان واقع القطاع المصرفي العراقي بعد 2003 شهد الكثير من التعديلات ، بما فيها وضع مجموعة من القوانين و التشريعات ذات العلاقة الوثيقة ببيئة الاعمال المصرفية ، كصدور الامر رقم (43) لسنة 2003 الذي يتضمن استبدال العملة الوطنية بعملة جديدة ، وتم الانتهاء من استبدالها في نهاية 2004، و اصدار قانون الدين العام لسنة 2004 ، وقد تضمن هذا القانون التعليمات المتعلقة ببيع الاوراق المالية الحكومية في المزايدة العلنية بالاعتماد على الية السوق ، اضافة الى الدور الذي يلعبه الوكيل المالي لوزارة المالية المتمثل بالبنك المركزي في ادارة مزادات حوالات الخزينة قصيرة الاجل بدلا من الاقتراض الانفاقي **(شندي ،2011، ص310) .**

ان الحاجة لمنح تراخيص او اجازة لمزاولة العمل المصرفي يحتاج الى قانون خاص بالمصارف و ادخال التشريعات اللازمة لممارسة هذا العمل ، فاصدار القوانين يؤدي الى تنظيم و ممارسة العمل المصرفي بالشكل الذي يضمن نجاح المصارف و عدم تعرضها الى انتكاسة ، حيث يمكن ان تؤثر على حيوية القطاع المصرفي الذي يعد الركن الاساسي في الاقتصاد العراقي و عملية التنمية الاقتصادية **(البكاء ،2012، ص44)** .

قام البنك المركزي العراقي بأصدار العديد من القوانين و التشريعات التي تخص منح التراخيص من اجل تأسيس مصرف محلي او اجنبي ، و من ابرز هذه القوانين قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، و قانون الشركات 21، 22 لسنة 1997 و الذي نظم العمل بالشركات العامة و الخاصة مما اتاح المجال لتأسيس شركات الاستثمار المالي **(الهاشمي ،2001،ص 64)**.تضمن قانون المصارف اطار تشريعي من اجل تنظيم عمل المصارف في العراق عن طريق تحديد متطلبات و تشريعات تأسيس المصارف ، يهدف هذا القانون من خلال فقراته الى المحافظة على الثقة بالنظام المالي و المصرفي ، وتعزيز الفهم بالنظام المصرفي من خلال تقديم المعلومات الملائمة ، و حماية المودعين ، والحد من الجرائم المالية كالأحتيال و غسل الاموال و تمويل الارهاب ، و على هذا السياق فقد نصت المادة (3) من قانون المصارف على ان لا يحق لأي شخص ممارسة الاعمال المصرفية كالقيام باستلام الودائع او الاموال القابلة للدفع من الجمهور الا بعد حصوله على ترخيص من البنك المركزي العراقي ، باستثناء الاشخاص الذين اعفاهم البنك .و في جانب منح الترخيص او الاجازة فقد اعطى القانون اهمية لشروط تأسيس المصارف في العراق ، حرصاً منه على وضع الحدود الامنة و الحفاظ على سلامة المصارف ، فقد حدد هذا القانون تعليمات طلب الترخيص من اجل فتح منفذ او فتح فرع تابع لأحد المصارف او فتح مكتب تمثيل في العراق.اما المادة (4) فقد تضمنت تحديد الحد الادنى من رأس مال المصارف المحلية بالعملة العراقية ، حيث يكون المصرف ملزماً بالأحتفاظ ب(10) مليار كحد ادنى من رأس المال او اعلى من ذلك حسب مايحدده البنك المركزي ، و تم العمل به فعليا سنة 2010 فقد تمت زيادة رأس مال المصارف المرخصة تدريجيا وعلى مدى ثلاث سنوات من تاريخ النفاذ في 2010 ليصل راس مال المصارف الى (250) مليار دينار عراقي عام 2013 . و فيما يخص فروع المصارف الاجنبية فقد اتخذ البنك المركزي قرار يلزم المصارف بزيادة رأس مال فروعها لتكون (25) مليون دولار الى غاية نهاية سنة 2016 و (50) مليون دولار لغاية نهاية 2017 . وعلى سياق اصدار القوانين الاخرى قام البنك المركزي باصدار

قانون المصارف الاسلامية المرقم (43) سنة 2015 ، حيث يسمح للمصارف الاسلامية بممارسة الاعمال المصرفية التي لاتتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية .وتضمن قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 مواضيع اخرى كالانكشافات بالعملة الاجنبية وقيود الاستثمار لتجنب النكول الائتماني ، و سرية المعلومات المصرفية الخاصة بحسابات المودعين ،حيث يمنع على المصرف اعطاء اي معلومات عن حسابات مودعيه الا بموافقة خطية منهم**(تقرير الاستقرار المالي،2016 ،ص 59-61)**. يضاف الى قانون منح التراخيص قانون غسل الاموال الذي شُرع من أجل اخذ الحيطة و الحذر في تعاملات المصارف المالية على الصعيدين الدولي و المحلي، و قد تم تأسيس مكتب الابلاغ عن غسل الاموال الذي باشر عمله سنة 2007 **(حايط ،2016،ص 59)** .

ثالثا:الجانب التكنولوجي للأعمال المصرفية

لقد احدثت العزلة التي عانى منها العراق خلال فترة الحصار فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق و بلدان العالم ، وكانت نتيجة هذه الفجوة ان يستمر العراق بالمعاناة من انتاجية متدنية و كفاءة واطئة تقلل من قدرته التنافسية مقارنة ببقية بلدان العالم التي تمتلك وسائل تكنولوجية متطورة و حديثة **(التميمي ،2008، ص207)**.

من اجل ان تكون المصارف قادرة على مواكبة التطورات الحديثة لابد من قيامها باقتناء التكنولوجيا القادرة على خلق وحدة تشغيلية واحدة لخدمة جميع الفروع و كافة قنوات توزيع الخدمات المصرفية ، الامر الذي يلزم المصارف بامتلاك مجموعة من البرامجيات الجاهزة ، و استعدادها لمواجهة الازدياد في الطاقة الذي يسببه استخدام التكنولوجيا من خلال ازدياد الطلب على الخدمات المصرفية ، او توليد فئات جديدة من الزبائن الذين يتعاملون مع احجام كبيرة من المدفوعات مما يتطلب توفر عمليات تداول تمتاز بطاقة استيعابية قادرة على احتواء تلك الاحجام من المدفوعات **(النجار والزيدي،2007 ، ص21)** .يمكننا تعريف نظام المدفوعات على انه النظام الذي يقوم بتسوية المدفوعات بين الاطراف ، اما نظام المدفوعات الالكتروني فهو النظام الذي يستخدم خدمات دفع تعتمد على التكنولوجيا و الاتصالات من اجل تحويل النقود من حساب الى اخر ، تتضمن هذه العملية التشفير و شبكات الاتصالات ، حيث تقوم بتسديد المدفوعات بصورة عامة و القيام بعمليات التسوية بين المصارف بصورة خاصة **(شياع وابراهيم،2014 ، ص152)**.

يمتاز البنك المركزي بسعيه الى تطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 ، كخطوة اساسية لتحسين و تطوير البيئة المصرفية ، والذي ينعكس على زيادة كفائته و قدرته على تحقيق الاستقرار المالي في العراق من خلال تداول الاموال بالوسائل الالكترونية الحديثة ، والسعي من اجل تقليل التداول اليدوي للأموال و القيام بالمعاملات النقدية داخل الجهاز المصرفي ، و ذلك حسب الانظمة التالية **(تقرير الاستقرار المالي في العراق،2011 ، ص14)**:

1-نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS (Real Time Gross Settlement System): تم العمل بهذا النظام عام 2006 ، حيث يقوم بتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف ، و الذي يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لاوامر الدفع ذات القيمة العالية المتبادلة بين المشاركين و بشكل مستمر ، و يعتبر البنك المركزي المسؤول عن النظام فيقع على عاتقه مراقبة التحويلات و التأكد من توفر الارصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين **(شياع وابراهيم،2015 ، ص240)** ، يعمل البنك المركزي بشكل مستمر على تطوير نظام التسوية ، فقام بتحديث النظام على اساس مطابقة الرمز التعريفي للمصرف Swift Code مع IBAN الخاص بالزبون وادراج عملة اليورو مع باقي العملات (الدينار و الدولار) وتفعيل الدور الرقابي من خلال عملية الرقابة الالكترونية . ان نظام التسوية الانية في السنوات الاخيرة يأخذ الحصة الاكبر في عمليات الدفع و التسويات المالية عام 2019، فقد بلغ اجمالي عمليات التحويل (18,2) تريليون دينار برغم انخفاضه عن العام السابق 2018 ، حيث كان بحدود (14,7) تريليون دينار ، أما بالنسبة للعمليات التي تجري بدولار الامريكي فقد بلغت في عام 2019 بحدود (568,6) مليار دولار و هي مرتفعة مقارنة بالعام السابق 2018 ، حيث كانت بحدود (300,3) مليار دولار **(تقرير الاستقرار المالي ،2018،ص 86)**.

2-نظام المقاصة الالكتروني ACH (Automated Clearing House): بدأ العمل الفعلي بهذا النظام عام 2011 ، و يمكن للمصارف وفروعها المشاركة بهذا النظام بتبادل أوامر الدفع منخفضة القيمة فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائي إلى نظام RTGS ، و يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر الممغنط و الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب عليه . يتمثل المشاركين المباشرون في النظام المذكور في وزارة المالية والمصارف التي يبلغ عددها(64) مصرفاً بالإضافة إلى البنك المركزي كمشارك وبلغت عدد فروع المصارف المشاركة (739) فرع بالإضافة إلى فروع البنك المركزي ، حيث بلغت اوامر الدفع الالكترونية عام 2018 حوالي (31.1) ترليون دينار بعدما كانت في عام 2017 تبلغ (25.3) ترليون دينار ، و بالنسبة للعملات الاجنبية ، ففي عام 2018 بلغ (560.4) مليون دولار بينما كان في عام 2017 يبلغ (418.8) مليون دولار. يعد نظام التسوية الاجمالية الانية و نظام المقاصة الالكترونية العمود الفقري لعمليات التسوية بين الزبون و المصرف ،حيث يعتمد البنك المركزي العراقي على هذين النظامين من اجل تسهيل عمليات الدفع الالكترونية **(تقريرالاستقرار المالي ،2018،ص 86)** .

3- نظام المدفوعات بالتجزئة العراقي IRPSI (Iraqi Retail Payment System Infrastructures): لقد شهد الانطلاق الفعلي في عام 2017 ، حيث يوفر النظام فرصة للمصارف العراقية وشبكات اتصال الهاتف المحمول استخدام طرق اكثر تطور من اجل القيام بعمليات الدفع الالكتروني ، تتكون البنى التحتية لنظام الدفع بالتجزئة المقسم الوطني الذي يقوم بتحويل الاموال الكترونيا الى الات الصراف الالي ونقاط البيع ، فيتمكن الشخص حامل البطاقة من القيام بعملية السحب من اجل الشراء عن طريق الات الصراف الالي او نقاط البيع التي تخص مصارف اخرى في عموم العراق ، مما يسهل على الشخص حامل البطاقة عملية الدفع باعتماده على البطاقة دون الحاجة الى الرجوع الى المصرف الذي ودع فيه امواله ، اضافة الى خدمة الدفع بالتجزئة عن طريق استخدام الهاتف المحمول في العراق ،حيث يعتبر نظام الدفع بالتجزئة من الانظمة الفريدة من نوعها على مستوى نظم التشغيل **(عبد الغفور وشفيق،2019 ، ص50)**، اشترك في هذا النظام حوالي (8) مصارف و تم استكمال عملية الربط مع المقسم الوطني .وفي سنة 2018 زاد عدد المصارف المشاركة في هذا النظام الى (10) مصارف مما يكون مجموع المصارف المشاركة (18) مصرفا **(تقرير الاستقرار المالي ،2018،ص 84)** .حيث بلغت التحويلات عام 2017حوالي (260.1) مليون دينار ، و نلاحظ ارتفاع التحويلات في السنوات التي تلت انطلاق النظام ففي عام 2018 و 2019 بلغت التحويلات (6,391) و (64,327) ترليون دينار على التوالي .

4-توطين الرواتب : في عام 2016 طرحت فكرة توطين الرواتب و هي استخدام اجهزة الصراف الالي من اجل دفع رواتب الموظفين من خلال الحسابات المصرفية ، مثل توطين رواتب موظفي الوزارات او المؤسسات الحكومية **(تقرير الاستقرار المالي ،2016، ص67)** .قد تم تفعيل العمل بنظام توطين الرواتب في السنة التي تلت طرح الفكرة وتم توطين رواتب موظفي (وزارة الكهرباء ، شركة خطوط الانابيب ، ديوان الرقابة المالية ، دوائر وزارة النفط) ، و قد جاء هذا المشروع من اجل التحول نحو استخدام انظمة الدفع الالكتروني بعد ما كان التعامل نقدياً ،وفي عام 2018 تم توطين رواتب موظفي (130) وحدة انفاق منتشرة على معظم الوزارات و المؤسسات الحكومية ،وتعتبر قفزة حقيقة في توطين الرواتب ،الامر الذي يعكس نجاح عملية التوطين ومقبوليته لدى الموظفين ، برغم من ان التوطين يشكل نسبة (20.5%) من اصل وحدات الانفاق البالغ عددها (633) وحدة **(تقرير الاستقرار المالي ،2018، ص84)** . ان عملية توطين الرواتب هي وسيلة تستخدمها المؤسسات الحكومية من اجل دفع الرواتب و الاجور من خلال تحويلها الكترونيا من الحساب المصرفي الى حساب الموظفين الموجود لدى المصارف الاخرى ، حيث تتم هذه العملية من خلال نظام المقاصة الالية و هي طريقة اسهمت في تقليل التكلفة و المخاطرعن طريق تقليل استخدام الشيكات و التوقيع عليها او ضياعها بمعنى ان المخاطر يتم نقلها الى المصرف المسؤول عن توطين الرواتب ، الا ان هذا النظام لايخلو من بعض المعوقات مثل الكلفة التي تفرض على الخدمة و عدم مقبوليتها لدى بعض الموظفين و لاننسى المخاطر المتعلقة بالخدمات الالكترونية نتيجة تحميل جميع بيانات الموظفين على قاعدة البيانات الموحدة و اخطاء في عمليات التحويل النقدي و استعمال البطاقة الالكترونية (**القريشي و اخرون ،2019،ص 212**).

تجاوز نظام المدفوعات 18 تريليون دينار شهريا الامر الذي ادى الى الابتعاد عن نقل السيولة المالية يدويا بالاعتماد على مبدأ التحويل بين المصارف وفقآ لنظام المدفوعات . يعد نظام المدفوعات من الانظمة المتطورة في النشاط المصرفي ، ولو تعرقل تشغيله لتحجمت القدرة على توفير الاموال بالوقت المناسب ، كما يقوم البنك المركزي بالاشراف على عملية التبادل المالي بين المصارف **(تقرير الاستقرار المالي،2011 ،ص 14)**.

في الخلاصة يمكن القول ان سعي البنك المركزي العراقي لأستخدام نظام المدفوعات الالكتروني ، من شأنه ان يؤدي الى تحسن في البيئة المصرفية و تعمق دوره في البيئة الاقتصادية من خلال تبادل المدفوعات عن طريق الانظمة المصرفية بين المصارف من خلال شبكة امنة و كفؤة ، ويعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تشغيل النظام و السيطرة عليه باعتباره مالكا له ، اضافة الى قيامه بتسوية حسابات المتعاملين و توفير السيولة و التسهيلات و عمليات المقاصة ، حيث يقوم بالتسوية مابين المصارف من جهة ، و الافراد و المؤسسات الحكومية من جهة اخرى ، الامر الذي يؤدي الى سرعة عالية في تنفيذ عمليات الدفع و بتكلفة اقل. جاء سعى البنك المركزي مدعوما بتشجيع من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سعياً الى وضع خطة عمل مرتبطة بالتنظيم المؤسسي و تحديث انظمة المقاصة ، و ادخال نظام التسوية الاجمالي و ذلك من خلال المهام المؤمل ان يؤديها نظام المدفوعات و هي **(الركابي ، 2012 ، 174-173)**:

1-يقوم النظام بتلبية احتياجات البنك المركزي و القطاع المصرفي .

2-يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة و التجارية و الافراد باعتباره نظام للتجزئة .

3-يزيد كفاءة اسواق المال و يعزز النشاط في السوق النقدي .

4-تطوير للبنى التحتية لانظمة الدفع و التسويات .

5-مواكبة التطور المصرفي العالمي فهو يمثل تكنولوجيا متطورة .

6-يمكن المصارف التجارية من ادارة سيولتها بكفاءة عن طريق ربط نظام تسوية المشغل من قبل جهة الايداع المركزية بنظام التسوية.

و مع ذلك يلاحظ ان هناك معوقات امام العمل المصرفي الالكتروني في العراق منها صعوبة ايجاد اليات مناسبة من اجل التعاون في تفعيل عمليات الصيرفة الالكترونية ، كذلك وجود تحديات قانونية تواجه البيئة المصرفية العراقية و من اسبابها ضعف البنى المعلوماتية المتوفرة في المؤسسات العراقية ، من هذه التحديات (اثبات الشخصية ، التوقيع الالكتروني ، انظمة الدفع النقدي ، سرية المعلومات ، حماية المعلومات من مخاطر الجريمة الالكترونية العالمية ، خصوصيات العميل ، المسؤلية عن الاخطاء و المخاطر)، و كذلك وجود مشاكل تواجه نظام المقاصة الاني ACH لعدم امتلاك المصارف الحكومية البنى التحتية اللازمة لتشغيل النظام ، ومنها شبكة ربط بين الادارات العامة للمصارف و فروعها **(تقرير الاستقرار المالي،2011 ، ص73)** ، و تعاني بعض المصارف العراقية من عدم قدرتها على التفاعل مع التكنولوجيا الحديثة نتيجة لمحدودية مواردها المالية خاصة في ظل ارتفاع اسعار المعدات و الاساليب الحديثة المتاحة ، الامر الذي انعكس على قدرتها في التفاعل مع المصارف الخارجية **(البدري ،2002،ص 184) .**

المبحث الثالث:تقييم بيئة الاعمال المصرفية في ضوء بيئة الاعمال الاقتصادية العامة – مؤشرات مختارة

يسعى البنك المركزي بصورة مستمرة لتنظيم و مراقبة اداء المصارف من اجل ضمان سلامة و استمرار سير الاعمال والانشطة المصرفية ،ولهذا يقوم البنك المركزي بالأستعانة بمجموعة من المؤشرات التي تساعده على معرفة مدى استقرار الجهاز **المصرفي (البنك المركزي العراقي ، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي،2017 ، ص15).** يمكننا استعراض المؤشرات كالاتي **(البنك المركزي العراقي ، تقرير الانذار المبكر ، اعداد مختلفة):**

اولا: القروض المقدمة من قبل البنك المركزي للمصارف التجارية / اجمالي مطلوبات المصارف

يقيس هذا المؤشر مدى هشاشة القطاع المصرفي ، ويعكس حجم التعثر و نقص السيولة التي تعاني منه المصارف العاملة في العراق ، فاذا زاد حجم القروض المقدمة من قبل البنك المركزي العراقي الى المصارف فان ذلك يشير الى تعثر تلك المصارف ، مما يؤثر سلباً على القطاع المصرفي و على النظام الاقتصادي ككل.

قد جاء قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 المعدل ضمن المادة (30) ان على البنك المركزي تقديم المساعدة للمصارف المتعثرة بأعتباره يمثل الملجأ الاخير للأقراض ، كما تضمن القانون بعض الشروط كقيام البنك المركزي بتحديد فيما اذ كان المصرف مليء ام لا من اجل تقديم الضمانات المناسبة و ان طلب المعونة المالية مبني على حاجة المصرف المتعثر لتحسين السيولة لديه، او ان يكون الدعم ضروريا من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي ،يقوم هذا المؤشر بقياس هشاشة النظام المصرفي من خلال قسمة حجم القروض المقدمة من البنك المركزي الى المصارف العاملة في العراق على اجمالي مطلوبات المصرف ، يدل ارتفاع المؤشر على ان المصارف تعاني من ضعف في مركزها المالي بسبب نقص السيولة لديها ، اما انخفاض المؤشر فانه يدل على ان المصارف لديها مركز مالي جيد و تكون قادرة على تأدية وظائفها و اعمالها بصورة جيدة **(البنك المركزي العراقي ، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي،2017 ، ص15)** ، نلاحظ من الجدول (4) .

جدول(4): نسبة القروض المقدمة من قبل البنك المركزي الى المصارف التجارية

السنة	نسبة السيولة	القروض المقدمة من البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
2015	%69	0
2016	%68	0
2017	%72	0
2018	%50	0
2019	-	0

المصدر:تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتمادعلى البنك المركزي العراقي ،الموقع الاحصائي والاقتصادي، www.cbiraq.org

ان البنك المركزي لم يقدم اي قروض للمصارف التجارية العاملة في العراق و هذا يدل على ان المصارف التجارية لديها مايكفي من السيولة لمواجهه التزاماتها المالية .

ثانيا:الودائع المصرفية / M_2

يقوم هذا المؤشر بقياس ثقة المودعين بالمصارف ومدى استقرار القطاع المصرفي من خلال زيادة حجم الودائع المصرفية الى عرض النقد بالمعنى الواسع ، فيتم قياسه من خلال قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد الواسع ، فاذا ارتفعت هذه النسبة فان المؤشر يدل على ارتفاع ثقة المودعين و الشركات بالمصارف، ويشمل عرض النقد الواسع كلا من عرض النقد الضيق (الذي يشمل النقد خارج الجهاز المصرف و النقد في الحساب الجاري) و حسابات التوفير و الاجل **(جياس و محمد ،2016،ص 386)**، و نلاحظ من الجدول (5) :

جدول(5): نسبة الودائع المصرفية الى عرض النقد بالمعنى الواسع

السنة	نسبة الودائع المصرفية الى عرض النقد M_2	نسبة النقد في التداول الى M_2
2015	%76	%41.2
2016	%69	%47
2017	%72	%48.4
2018	%81	%42.5
2019	%79	%46

المصدر:تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة

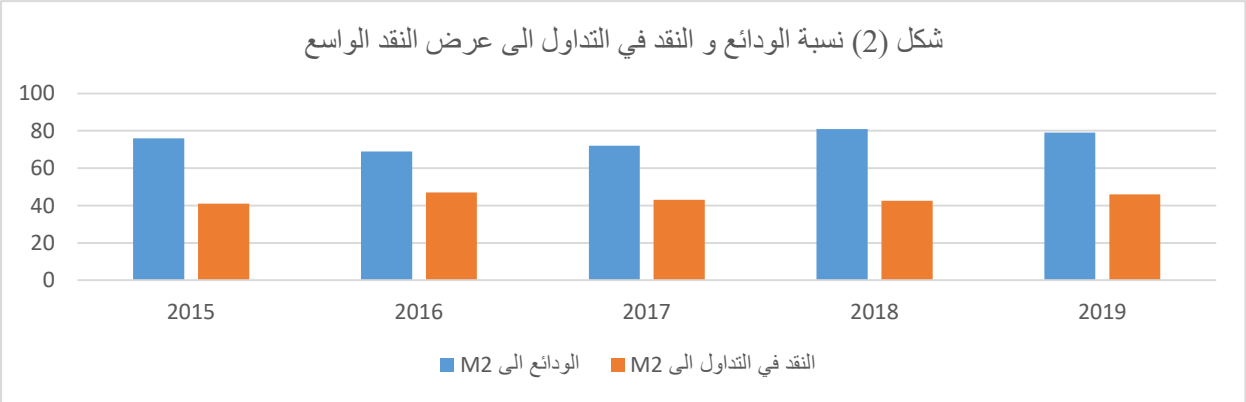

المصدر:الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5).

ان نسبة الودائع المصرفية الى عرض النقد الواسع سنة 2015 كانت حوالي (76 %) ، وقد انخفضت عام 2016 فاصبحت حوالي (69%) ، و عاودت النسبة بالارتفاع في عام 2017 و 2018اذ وصلت الى حوالي (72% ، 81%) على التوالي ، وهناك انخفاض طفيف سنة 2019 حيث بلغت النسبة حوالي (79%)،و يعني ذلك استقرار الجهاز المصرفي من ناحية قبول الودائع ، كما ان نسبة النقد في التداول الى عرض النقد الواسع انخفضت عام 2018 ، اذ وصلت الى حوالي 42% و هو امر جيد ، برغم من ارتفاعها في عام 2019 ، اذ وصلت الى حوالي 46% الا ان هذا الارتفاع لا يشكل اي مخاطر على القطاع المصرفي ، هذا يعني انتقال جزء من المعاملات النقدية الى المصارف التجارية بدلا من المعاملات النقدية التي تحدث خارج المصارف التجارية ، ويدل ارتفاع المؤشر على ثقة الافراد و المودعين بالمصارف التجارية العراقية ، ونتيجة لزيادة حجم الودائع فأن احتمالية تعرض المصارف التجارية الى أزمة يكون احتمال ضئيل على المدى القصير ، اضافة الى وجود استقرار في القطاع المصرفي.

ثالثا:اجمالي الائتمان النقدي / اجمالي الودائع

مما تجدر الاشارة اليه انه يمكننا الاستعانة بمؤشر الائتمان النقدي الى الودائع لما له من اهمية بالغة ، اذ يعكس قدرة المصارف لاستغلال مواردها ،وتبين لنا كمية الودائع الي تقوم المصارف بتحويلها الى ائتمان ، اذ يجب ان لاتتجاوز النسبة المعيارية البالغة (70%) حسب تعليمات البنك المركزي ، اذ بلغت هذه النسبة خلال عام 2019 حوالي (51%) ، ومن خلال الجدول (6) .

جدول (6): اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع

السنة	اجمالي الائتمان النقدي	اجمالي الودائع	نسبة اجمالي الائتمان/ اجمالي الودائع
2015	36752686	64344061	%57
2016	37180123	62398733	%59.60
2017	37952829	67048631	%56.60
2018	38486947	76893927	%50.10
2019	42052365	82106425	%51.20

المصدر:تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي و الاقتصادي، www.cbiraq.org

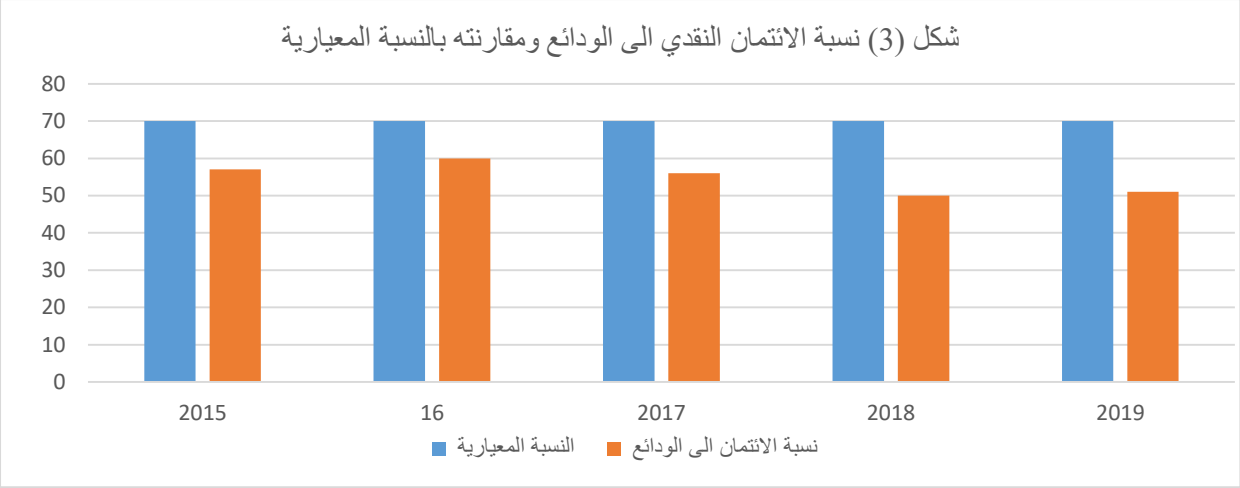

المصدر:الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6) .

نلاحظ ان النسبة اقل من (70%) على مدى السنوات المذكورة وهي اقل من النسبة المعيارية التي وضعها البنك المركزي العراقي، هذا يعني ان المصارف العاملة في العراق غير معرضة لمخاطر السيولة الناتجة عن السحوبات الكثيرة و المفاجئة ، اضافة الى ان سياسة منح الائتمان مستقرة مع التزام المصارف التجارية بالحدود الائتمانية المقررة من قبل البنك المركزي العراقي.

رابعا: المضاعف النقدي

يمكن تعريف المضاعف النقدي على انه قدرة المصارف على خلق نقود من الودائع و تحويلها الى قروض، و يتم قياس المضاعف النقدي عن طريق قسمة العرض النقدي بالمعنى الواسع M_2 الى الاساس النقدي M_0 ، فأن ارتفاع المؤشر يعكس استقرار النشاط المصرفي و يعكس ثقة الافراد بالجهاز المصرفي ، الامر الذي يؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية على خلق الودائع و تقديم القروض، و يتاثر المضاعف النقدي بنسبة الاحتياطي القانوني التي تحد من قدرة المصارف على منح القروض ،فاذا زادت نسبة الاحتياطي القانوني تنخفض قدرة المصارف على منح القروض و العكس صحيح عندما تنخفض نسبة الاحتياطي القانوني فان قدرة المصارف على تقديم القروض تزداد **(البكري،2020 ،ص 120)** ، ونلاحظ من خلال الجدول (7) .

جدول(7):المضاعف النقدي

السنة	M_2	M_0	المضاعف النقدي	الاحتياطي الفائض	نسبة النمو في الاحتياطي الفائض	الائتمان النقدي	نمو الائتمان النقدي
2015	84527272	63048516	1.31	13978052	%19.30	36752686	%7.70
2016	90466370	68717292	1.32	12698011	%9.20	37180123	%1.20
2017	92857047	65690505	1.41	13570109	%6.86	37952829	%2.10
2018	95390725	67160979	1.42	14301259	%5.40	38486947	%1.40
2019	103440475	78253336	1.32	20975106	%46.70	42052365	%9.20

المصدر:*تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي و الاقتصادي، www.cbiraq.org

***جدول الائتمان النقدي تم اعداده بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة**

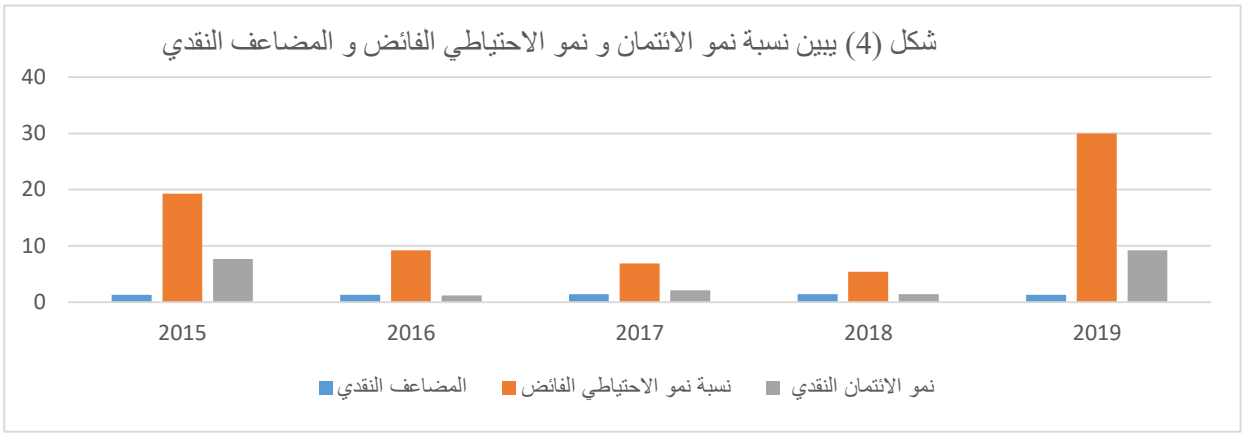

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8) .

نلاحظ في العامين 2017 و 2018 قد ازداد المضاعف النقدي و هذا يدل على زيادة مساهمة النشاط المصرفي للاقتصاد العراقي عن طريق زيادة منح القروض ، اذ يعتمد المضاعف النقدي على القروض بالدرجة الاساس ، الا ان هذه الزيادة مقارنة ببعض الدول العربية الاخرى تعتبر منخفضة ، مثلا بلغ المضاعف النقدي في دولة الامارات العربية المتحدة حوالي (3.38) و (3.45) على التوالي للعامين 2017 و 2018 ، مما يدل على ضعف مساهمة الانشطة المصرفية في دعم الاقتصاد العراقي عن طريق منح القروض ،فضلا عن ذلك فان الانخفاض يدل على الاستجابة الضعيفة للمصارف التجارية للتغيرات التي تحصل في السياسة النقدية ، وفي عام 2019 فقد بلغ المضاعف النقدي حوالي (1.32) بسبب انخفاض كمية القروض الممنوحة ، اذ بلغ نمو الائتمان النقدي حوالي (9.2%) ،فعلى الرغم من ازدياد نسبة النمو الا ان المصارف التجارية اتبعت سياسة تحفظية في عملية منح القروض مما انعكس سلبا على المضاعف النقدي،اضافة الى نمو الاحتياطي الفائض بنسبة (46.7%) ،اذ يرتبط بعلاقة عكسية مع المضاعف النقدي.

خامسا:ربحية المصارف

يقوم هذا المؤشر بقياس حجم الارباح و الخسائر التي تحققها المصارف التجارية العاملة في العراق ، وذلك عن طريق العائد على حقوق الملكية و العائد من الموجودات ، و من الجدول (9) :

جدول(9): ربحية المصرف

السنة	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	رؤوس اموال المصارف	نسبة نمو رؤوس الاموال
2015	%0.46	%10.20	10147898	%11.70
2016	%0.51	%9.57	11739281	%15.70
2017	%0.85	%9.26	15351276	%22.20
2018	%0.53	%4.37	15001306	%-2.27
2019	%0.79	%6.87	14341320	%-4.39

المصدر:*تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة.

****تم اعداد جدول رؤوس اموال المصارف من قبل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي و الاقتصادي، www.cbiraq.org .**

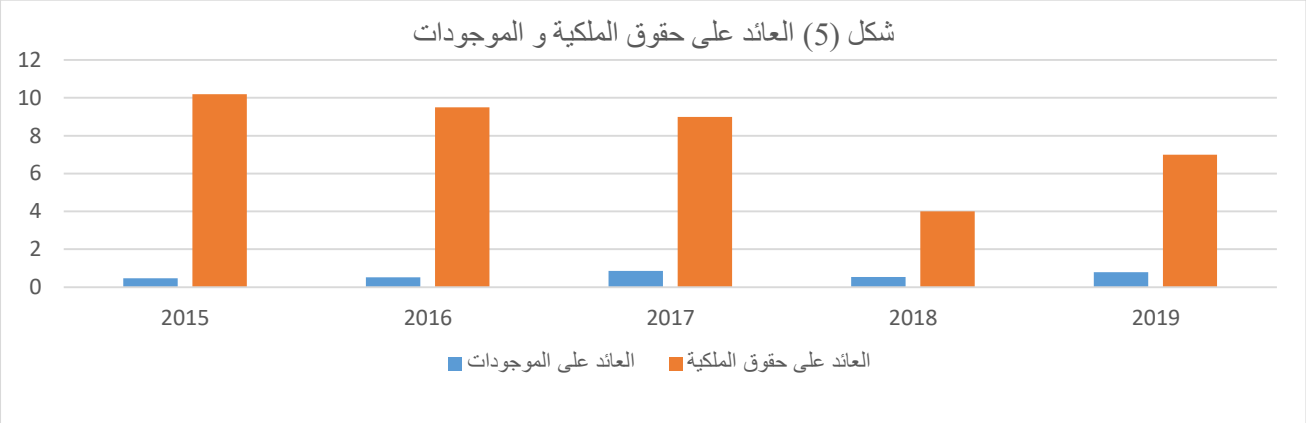

المصدر:تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9).

نلاحظ ان العائد على الموجودات قد بلغ حوالي (0.79%) في عام 2019 بعد ان كان حوالي (0.53%) عام 2018 ، اما بالنسبة لعائد حقوق الملكية فقد بلغ عام 2019 حوالي (6.87%) بعد ان كان في عام 2018 يبلغ حوالي (4.37%) ، يعزى هذا الارتفاع الى انخفاض معدل نمو رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق من (-2.27%) الى (-4.39%)، و وفقا لهذا المؤشر فان المصارف العاملة تؤدي وظائفها بصورة جيدة نتيجة ارتفاع في الارباح التي تحققها عام 2019 .

سادسا:القروض المتعثرة / اجمالي الائتمان النقدي

يقصد بالقروض المتعثرة هي تلك القروض التي يخلف فيها الزبون (المدين) عن سداد قيمة القرض الى المصرف في موعد الاستحقاق على الرغم من قيام المصرف بالمطالبة بقيمة القرض ، وذلك لعدة اسباب تكون خارج ارادة الزبون ، و لا يمكن التغلب عليها الا بتدخل خارجي ، و لذلك يقوم المصرف باعادة دراسة المركز المالي للزبون و معرفة درجة المخاطر المترتبة على مركزه المالي و التي لايمكن عندها تحصيل قيمة القرض خلال فترة معقولة **(بن مداني ،2017، ص15-16)**، يقيس هذا المؤشر عن طريق معرفة نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي ، و نلاحظ من الجدول(10) :

جدول(10): نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي

السنة	القروض المتعثرة	الائتمان النقدي	النسبة
2015	3346490	36752686	%8.30
2016	3079653	37180123	%9
2017	4340568	37952829	%9.90
2018	4880628	38486947	%12.70
2019	4147527	42052365	%11.40

المصدر:تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة.

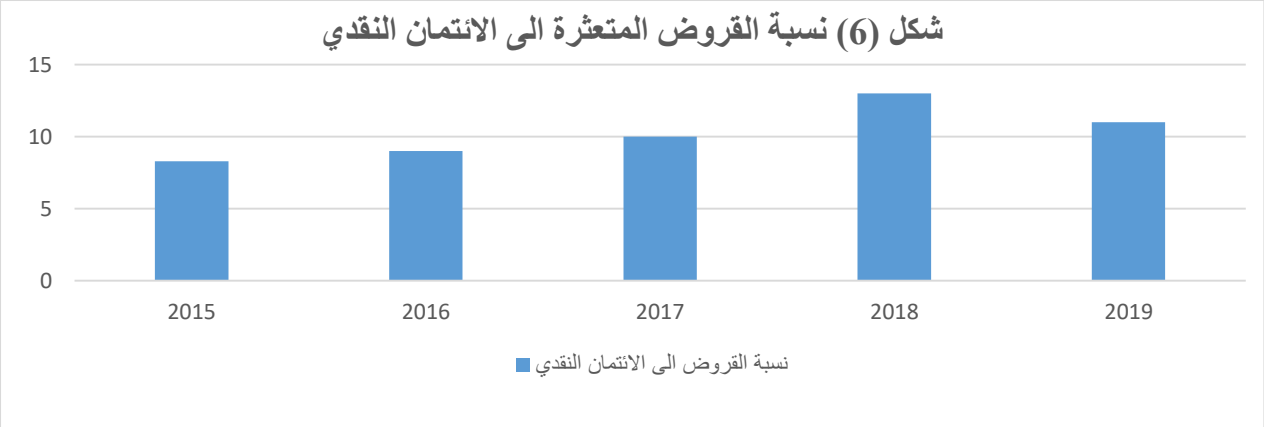

المصدر:تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10).

ان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي عام 2016 كانت تبلغ حوالي (8.3%) وقد استمرت النسبة بالارتفاع حتى عام 2018 ، اذ بلغت حوالي (12.7%) ، وهذا الارتفاع يدل على زيادة القروض المتعثرة الامر الذي يستدعي تدخل السلطات الاشرافية من اجل فرض الضوابط التي تقيد عملية منح الائتمان من قبل المصارف التجارية ، و نستطيع ان نلتمس ذلك التدخل من خلال انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي في عام 2019 ، اذ بلغ حوالي (11.4%) ، اذ استمرت النسبة بالانخفاض يعد امرا جيدا و يدل على ارتفاع الاستقرار في القطاع المصرفي و سلامته ، كما يدل على اتباع المصارف جميع الضوابط المقيدة لعملية منح الائتمان ، الامر الذي يرفع من رصانة الجهاز المصرفي و يقلل امكانية تعثره.

سابعا:القروض المتعثرة /اجمالي الودائع

يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع مضروبا في 100، و نلاحظ من الجدول(11):

جدول (11): نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع

السنة	القروض المتعثرة	اجمالي الودائع	القروض المتعثرة /اجمالي الودائع	نمو القروض المتعثرة	نمو الودائع
2015	3079653	64344061	%4.80	%30.40	%13
2016	3346490	62398733	%5.40	%8.70	%3
2017	4340568	67048631	%6.50	%29.70	%7.45
2018	4880628	76893927	%6.30	%12.40	%14.60
2019	4147527	82106425	%5.10	%-15.02	%6.77

المصدر:تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتمادعلى بيانات تقريرالاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة

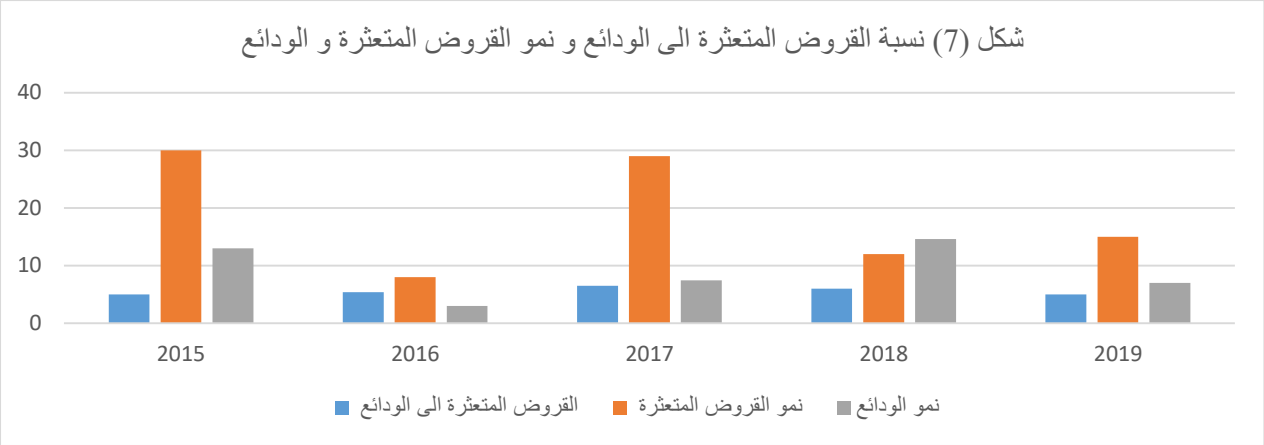

المصدر:تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11) .

نلاحظ انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع خلال السنوات الخمس المذكورة ، و السبب في ذلك يعود الى ارتفاع معدل نمو الودائع المصرفية مقارنة بالقروض الغير عاملة ، وصل نمو القروض المتعثرة عام 2019 الى انخفاض بنسبة (15%) ، بالمقابل فقد ارتفع نمو الودائع المصرفية بحوالي (6.8%) ، وهذا يدل على ان المصارف اتخذت جميع الاجراءات المناسبة من اجل تخفيض القروض المتعثرة ، و هو امر ايجابي يدل على سلامة و متانة الجهاز المصرفي .

يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات ، و تشير الادبيات و التجارب الدولية عند تجاوز هذه النسبة (10%) فان ذلك يدل على حدوث ازمة مصرفية بحسب التجارب الدولية ، يدل انخفاض النسبة عن النسبة المعيارية على عدم حدوث ازمة في القطاع المصرفي ،ولكن عند ارتفاع النسبة يجب على السلطات الاشرافية التدخل من اجل فرض الضوابط و التاكد من التزام المصارف العاملة في العراق بها ، و نلاحظ من خلال الجدول (12) .

ثامنا:القروض المتعثرة / اجمالي الموجودات

جدول (12): نسبة القروض المعتثرة الى اجمالي الموجودات

السنة	القروض المتعثرة	اجمالي الاصول	القروض المتعثرة /اجمالي الاصول
2015	3079653	136233599	%2.20
2016	3346490	132613975	%2.50
2017	4340568	111285271	%3.90
2018	4880628	122994835	%3.97
2019	4147527	133089806	%3.12

المصدر:*تم اعداد الجدول من قب الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة.

***تم اعداد جدول اجمالي الاصول(الموجودات) بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي و الاقتصادي، www.cbiraq.org**

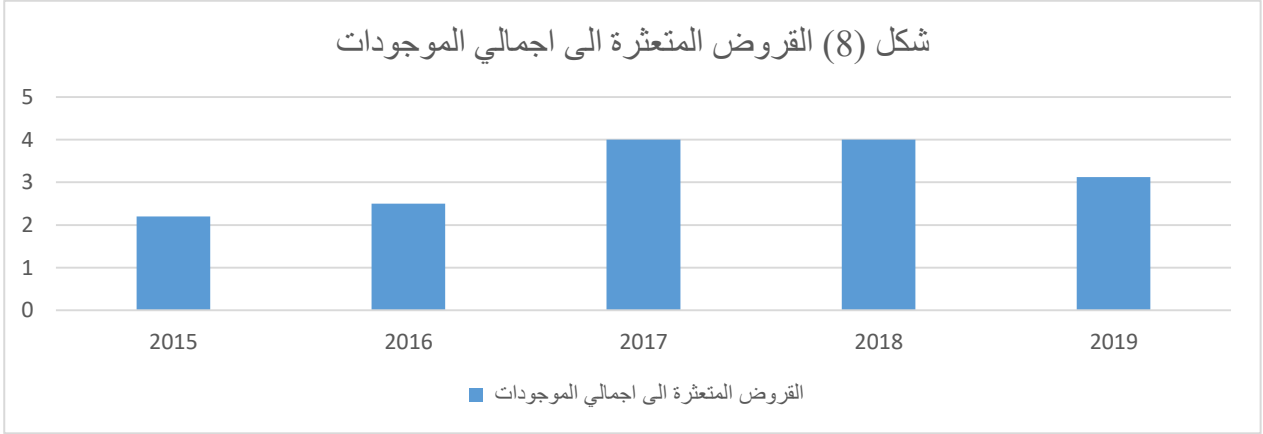

المصدر:تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (12).

ان النسبة لم تتجاوز النسبة المعيارية البالغة (10%) خلال الخمس سنوات المذكورة ، نلاحظ عام 2019 ان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات انخفضت فوصلت الى حوالي (3.11%)، بعد ان كانت عام 2015 و2016 و2017 و2018 مرتفعة فتبلغ حوالي (2% ، 2.5% ، 3.9%، 3.97)على التوالي ، و ذلك بسبب ارتفاع القروض المتعثرة ، كما تعكس هذه النسبة ضخامة حجم الموجودات في المصارف التجارية العاملة في العراق على الرغم من انخفاضها عام 2017 ، الا انها تعتبر مرتفعة و تدل على الموقف الجيد و السليم للقطاع المصرفي العراقي .

تاسعا:صافي الموجودات الاجنبية/ رأس مال المصارف

يعكس مدى قدرة المصارف العاملة في العراق على الاحتفاظ بالعملة الاجنبية في حال تعرض العملة المحلية الى تقلبات حادة ، و يقاس عن طريق قسمة صافي الموجودات الاجنبية لدى المصارف العاملة في العراق الى راس مال المصارف ، و نلاحظ من خلال الجدول (13) :

جدول(13): نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى راس مال المصارف التجارية

السنة	الموجودات الاجنبية	نسبة نمو الموجودات الاجنبية	راس مال المصارف	نسبة نمو راس مال المصارف	الموجودات الاجنبية /راس مال المصارف	سعر الصرف (سعر السوق)
2015	15952767	%-41.6	10147898	%11.70	%157.20	1216
2016	12144096	%-23.9	11739281	%15.70	%103.40	1303
2017	15188268	%25.10	14341320	%22	%106	1251
2018	19650453	%29.40	15001306	%4.60	%131	1195
2019	22499212	%14.50	15351276	%2.30	%147	1201

المصدر:*تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة.

**** تم اعداد سعر الصرف من قبل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي و الاقتصادي،**

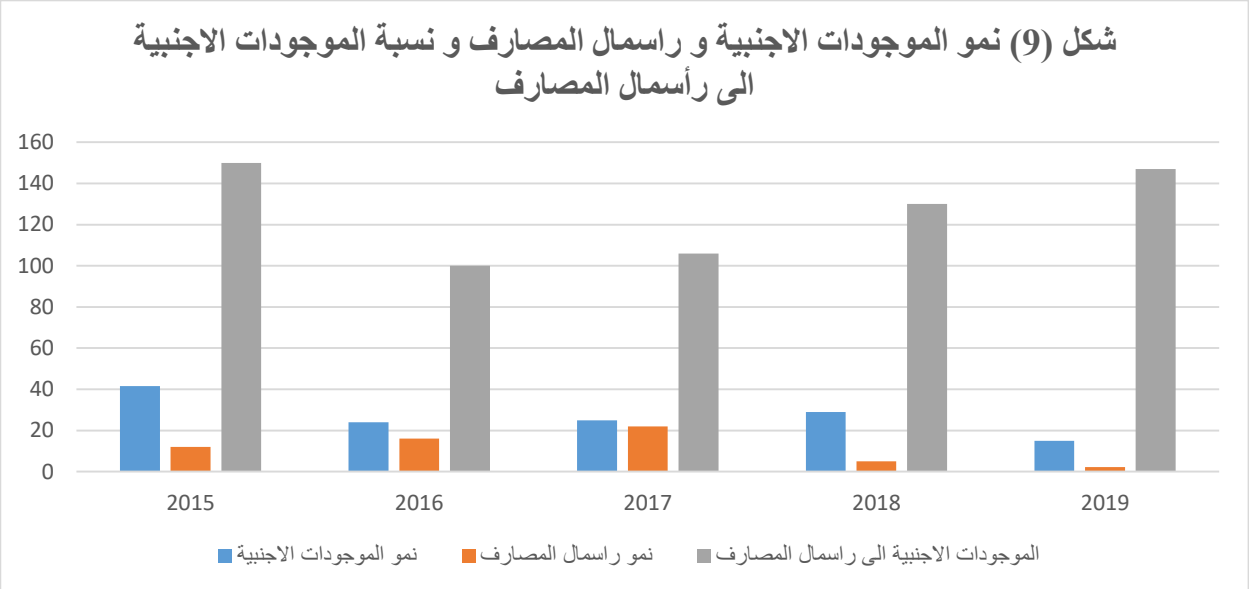

www.cbiraq.org

المصدر:الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (13) .

نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى راس مال المصارف التجارية ارتفعت خصوصا للسنوات الاربع الاخيرة ، الامر الذي يدل على ان نمو صافي الموجودات الاجنبية اعلى من نمو رؤس اموال المصارف التجارية ، الامر الذي يعرض المصارف التجارية لمخاطر انخفاض قيمة العملة امام الدولار ، لكن استقرار سعر الصرف على نسبة (1200) تقريبا فان احتفاظ المصارف التجارية بموجودات من العملة الاجنبية لن يشكل اي مخاطر لها ، اضافة الى ان مصدر الموجودات الاجنبية هي من داخل العراق اي عدم قيام المصارف بالاقتراض من الخارج و اعادة اقراضها بالعملة العراقية كما تفعل بعض المصارف التركية .

الاستنتاجات:

1-بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته بعد عام 2003 ، تعزز دوره اكثر بتوجيه المصارف العاملة في

العراق من خلال امكانيته في وضع قوانين تخدم الانشطة المصرفية ، و وضع سياسة نقدية فعالة و تشجيع المصارف على مواكبة التطورات التكنولوجية .

2-يعتبر البنك المركزي العراقي المسؤول عن توفير بيئة اعمال صالحة و جيدة للعمل المصرفي عن طريق انتهاجه الساسية النقدية الفعالة و وضع القوانين و التشريعات التي تلائم المصارف بصورة عامة .

3-ان ادخال الانظمة الالكترونية بالمجال المصرفي ساعد على اتمام المعاملات النقدية بصورة سريعة ،كما ان زيادة عدد المصارف المشاركة بالانظمة الالكترونية يدل على تعزيز المنافسة بين المصارف العاملة في العراق ، على الرغم من وجود عقبات امام المصارف لا تمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية كارتفاع تكاليف الاجهزة الالكترونية او صعبة تحصيلها .

4-تشير المؤشرات الخاصة بتقييم المصارف العاملة في العراق الى ان بعض المؤشرات تتأثر بمتغيرات خارجية تمتلك اثرعلى النشاط المصرفي مثل الاحتياطي القانوني و ثقة الجمهور و القروض المتعثرة ، كل تلك العوامل لها اثر غير مباشر على النشاط المصرفي .

التوصيات :

1-تكريس المزيد من الجهود لازالة العقبات امام استخدام التكنولوجيا الحديثة من اجل المساعدة في تفعيل الصيرفة الالكترونية ، وتذليل العقبات القانونية التي تسبب ضعف البنى المعلوماتية المتوفرة في المصارف العاملة في العراق .

2-قيام المصارف بزيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور عن طريق اليقام بالاعلانات و استخدام الاقناع الادبي من اجل تسويق الخدمات المصرفية ومايمكن لكل مصرف ان يقدمه الى افراد المجتمع .

3-يمكن للمصارف الاستفادة من ما تاتي به المصارف الاجنبية ، اذ يعتبر فسح المجال امام المصارف الاجنبية من اجل فتح فروع لها داخل العراق فرصة للمصارف العراقية للارتقاء الى مستوى يمكنها من اداء نشاطها بشكل افضل.

4-تعتبر قرارات البنك المركزي بيئة اعمال للمصارف العالمة في العراق لذلك يفضل ان تكون قراراته مستقرة و بعيدة عن التذبتب ، مما ينعكس على بيئة الاعمال المصرفية اذ تكون بيئة يسودها حالة التاكد .

المصادر

اولا:المصادر العربية

1- البرواري ،نزار ، البرزنجي، احمد محمد فهمي،2008 ، " استراتيجية التسويق " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، ط2.

2- شندي ،اديب قاسم ،(2011)، " الاقتصاد العراقي الى اين " ، دار الضياء للطباعة و التصميم ، النجف الاشرف .

3- طالب ،علاء فرحان ، الموسوي ،حيدر يونس ، حسن ،محمود فائز ،(2013)، " ادراة المؤسسات المالية – مدخل فكري معاصر " ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، ط1.

4- علي ،عبد المنعم السيد ،(1970) " دراسات في النقود و النظرية النقدية " ، مطبعة العاني -بغداد، ط1.

5- غدير ،هيفاء ،(2012) " السياسة المالية النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري " ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ،دمشق .

ب:الرسائل و الاطاريح

1- التميمي ،سعدية هلال حسن ،(2015)،"تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دوها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء.

2- الركابي،غالب شاكر بحيت ،(2012) ، " السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة 1992-2010 "، اطروحة دكتوراة ، جامعة الكوفة.

3- بن مداني ، صديقة (2017)،" انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على اداء البنوك التجارية في الجزائر " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضايف-المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

4-بن واضح ،الهاشمي،(2013) ،" تاثير متغيرات البيئة الخارجية على اداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – حالة قطاع خدمات الهاتف النقال في الجزائر 2008-2011"، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

5- حايط ،منى جابر،(2016) ، " آليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار العملة مع اشارة خاصة لمزاد العملة " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

6- حسين ،وفاء جثير مزعل،(2016) ،" أثر تحليل البيئة الخارجية في التسهيلات المصرفية- بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد – الإدارة العامة " ، رسالة دبلوم ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ،جامعة بغداد.

7- حمود ،جبار عبد الحسين،(2014) ،" تحليل البيئة المصرفية و اثرها على الاداء المصرفي من منظور بطاقة الاداء المتوازنة – بحث تطبيقي في عينة من

المصارف التجارية الخاصة العراقية " ، رسالة دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ، قسم الدراسات المالية \مصارف، جامعة بغداد.

8- شلغوم ،كريمة،(2012) ،" دور البنوك المركزية في التاثير على السياسة النقدية دراسة حالة البنك الجزائر" ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

9- شيخ ،ولد محمد ،(2011)، " استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية " ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلسمان ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية .

10- عبدو ،عيشوش،(2009) ، " تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر.

11- مراد ،مرمي،(2010) ، " اهمية نظم المعلومات الادارية كأداة لتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية – دراسة حالة شركة CHIALI profiplast بسطيف " ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس- سطيف .

12- يونس ،سجى فتحي محمد(2005) ، " اعادة هندسة بعض الانشطة في المصارف العراقية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل .

ج-البحوث و المقالات

1-البدري ،قيس صالح ، (2002)" تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق " ، بحوث و مناقشات المؤتمر العملي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية للفترة 22-23 \كانون الاول \2001 ، بيت الحكمة ، بغداد.

2- البكاء ،حيدر عبد المطلب،(2012) ، " مبررات قانون المصارف الاسلامية في العراق و الافاق المستقبلية له –تأطير نظري قانوني " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، السنة الثامنة ، العدد 24 .

3-البكري ،مصطفى جواد كاظم،(2020) ، " اثر المضاعف النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017) " ، مجلة الادراة و الاقتصاد ، المجلد 9 ، العدد 36.

4- التميمي ،سامي عبيد،(2008) ،" الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق – الواقع و التحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 "، مجلة الغري الاقتصادية و الادارية ، المجلد2 ، الاصدار9.

5- الحسيني ،زهراء هادي معلة ،(2019) ، " تأثير انظمة المدفوعات الالكترونية في فاعلية السياسة النقدية " ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 25، اصدار 112.

6- الشبيبي ،سنان،(2007) ، " ملامح السياسة النقدية في العراق " ، ورقة عمل قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي و الثلاثون لمجلس المحافظين للمصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية السورية.

7- الشمري ،ابتهال احمد عبد عون،(2018) ،" تحليل التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ظل الدين الحكومي –العراق 2006-2016 انموذجاً " ، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد 14 ، العدد58.

8- القريشي ، محمد عبد الحسين ، زبين ، حيدر عطا ، العيادي ،ابراهيم نعيم ،(2019)، " دور توطين الرواتب في تعزيز الحوكمة الالكترونية –دراسة تحليلة في الجامعات " ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، اصدار 33.

9- المحاويلي ،عصام ،(2007)، "دراسة تطوير و تنشيط العمل المصرفي "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، الاصدار15.

10- النجار ،صباح مجيد ، النجار ،حسين لازم مزيان،(2007) ، " تكييف البيئة المصرفية العراقية و آلية التحول نحو لصيرفة الالكترونية " ، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد2 ، العدد5.

11- الهاشمي ،ابو طالب عبد المطلب ،(2001) " شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع و الطموح " ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 3 ، بيت الحكمة ، بغداد.

12- باقر ،جمانة علي،(2018) ،"قياس أثر ادوات البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015"، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية ، المجلد 10 ، العدد 3.

13- بحيت ،غالب شاكر، (2014)" استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق " ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد1 ، الاصدار14.

14- بن حسين ،ناجي،(2009) ،" تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر "، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ب ، العدد 31 .

15- جياس، محمد عبد الواحد ،محمد ، سحر قاسم،(2016) ، " عرض النقد و العوامل المؤثرة فيه و دور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه –بحث تطبيقي في البنك المركزي للمدة 2003-2014" ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، مجلد 22 ، العدد 43.

16- حمدي ،اسعد ، ابراهيم ،محسن (2017)،" البيئة الاستثمارية و التنمية المستدامة في اقليم كردستان – العراق " ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، مجلد 3، العدد 3 .

17- خضر ،عباس يحيى ،(2019) " أثر سندات الخزينة في التحكم بالسيولة النقدية في العراق للمدة 2005-2017 –دراسة تحليلة قياسية "، مجلة دراسات تربوية ، المجلد 12 ، العدد 46 .

18- سلطان ،اروى حاجم ،(2019)، " أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة 1999-2015" ، مجلة دجلة ، المجلد 2 ، الاصدار1.

19- شياع ،عبد الامير عبد الحسين ، ابراهيم ،مصطفى محمد،(2015) ، " نظام المدفوعات الالكتروني في العراق و التحديات التي تواجهه – دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي "، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 3.

20- عبد الرحمن ، عبد العزيز محمد(2015) ،" استقرار النظام المالي " ، مجلة المصرفي ، العدد 77.

21-عبد الغفور ، هدى عادل ، شفيق ، احمد فوزي ،(2019) " بطاقات الدفع الالكتروني " ، مجلة الدراسات المالية و النقدية ، البنك المركزي العراقي ، العدد الخامس .

22- عبد الرسول ،هند ضياء ،(2018) " تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف –دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم كوردستان و محافظات الجنوب للفترة 2010-2016"، مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية ، اصدار خاص ، العدد2 (الجزء C) .

23- فهد ،آيسر ياسين ، جاسم، احمد محمد ،(2017)، " أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 3003-2014" ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، مجلد 3، العدد 2.

24- مجيد ،حسين شناوة،(2012) ، " سياسات الاصلاح الاقتصادي و افاقها في العراق " ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادراية ،المجلد 1، الاصدار8 .

25- مناحي ،افتخار محمد،(2014) ، " اهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003 -2010 " ، مجلة دنانير ، المجلد1 ، الاصدار6 .

26- ياس ،اسماء خضير ، جميل، احمد صبحي ،(2016) " أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2013 " ، مجلة دنانير ، المجلد 1 ، الاصدار9 .

د:التقارير و النشرات

1- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للأستقرار المالي في العراق ، نشرات مختلفة .

2- البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية ، نشرات مختلفة .

3- البنك المركزي ، تقرير الانذار المبكر ، (2017،2018،2019) .

4-البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية، سنوات مختلفة .

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011.

6- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4172 ، السنة الثانية و الخمسون 3\كانون الثاني \ 2011.

7- البنك المركزي العراقي ، " مسودة دليل العمل الرقابي- ضوابط منح التراخيص للمصارف " ، 31\ 3\2019 ، .

هـ: المواقع الالكترونية

1- البنك المركزي العراقي ،الموقع الاحصائي ، البيانات الاقتصادية و الاحصائية ، www.cbiraq.org .

2-ال جميلة ، ظفر ناصر حسين عزيز ،" بيئة الادارة " ، http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?depid=4&lcid=85416

3- الربيعي، فلاح خلف ، " حول مفهوم مناخ الاستثمار " الحوار المتمدن ، العدد 4919 ، 8\9\ 2015 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=483839&r=0

4- عبد النبي ،وليد عيدي ، " البنك المركزي العراقي و تطور سياسته النقدية و الرقابة المصرفية " ، البنك المركزي العراقي ، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214253895441.pdf .

ثانيا:المصادر الاجنبية

1- BEWG , Promoting economic transformation through business environment reform , study report ,2019.

2- Komala G , " module 1 business environment " , research scholar , department of commerce , BUB , 4/4/2014 https://www.slideshare.net/komalag22/module-1-business-environment

3-Thomas Paul Kattookaran ,"Business environment ", study material , university ofCalicut,India,2016, http://universityofcalicut.info/SDE/I_M_Com_Business_Environment_on16March2016.pdf